

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون



الجلسة العامة ٦٤

الخميس، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري (فنلندا)

تقرر ذلك.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أوصي المكتب أيضا

بإحالة البند الإضافي إلى اللجنة السادسة. هل لي أن أعتبر أن

الجمعية العامة تقرر إحالة هذا البند إلى اللجنة السادسة؟

تقرر ذلك.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

التقرير الرابع للمكتب (A/55/250/Add.3)

البند ٥٩ من جدول الأعمال

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد

أعضائه والمسائل ذات الصلة

السيد سيمونوفتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية):

في السنوات السبع الأخيرة تكلم وفدي في كثير من المرات

بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال، في شتى المحافل،

بما في ذلك الجلسة العامة. وفي الآونة الأخيرة، أعرب رئيسنا

ستييان ميزتش مع الأغلبية الساحقة من المشاركين في قمة

الألفية عن التزامنا الثابت بإصلاح مجلس الأمن بصورة شاملة

وزيادة عدد أعضائه. وقد طلبت كرواتيا الكلمة اليوم لمجرد

أن تسجل هذا الالتزام الطويل الأمد لوفدنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أسترعي انتباه

الممثلين إلى التقرير الرابع للمكتب، الوارد في الوثيقة

A/55/250/Add.3، والمتعلق بالطلب المقدم من غينيا

الاستوائية لتضمين جدول الأعمال بندا إضافيا معنونا "منح

الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مركز المراقب في

الجمعية العامة".

وقرر المكتب في التقرير أن يوصي الجمعية العامة

تضمين بند إضافي في جدول أعمال هذه الدورة معنون

"منح الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مركز المراقب

في الجمعية العامة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر تضمين هذا

البند الإضافي في جدول أعمال الدورة الحالية؟

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا

تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد

أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات

بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وفيما يتعلق بالحد العددي الأدنى لزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، سجلت كرواتيا منذ بعض الوقت تأييدها لزيادة عدد المقاعد ليصل إلى ٢٤ مقعدا. وترى كرواتيا أن مسألة الاستعراض الدوري ينبغي أن تصبح جزءا من مجموعة الإصلاحات، لأنها تكفل آلية ديمقراطية لإنفاذ الخضوع للمساءلة. وبالمثل، ينبغي إضفاء مزيد من الديمقراطية على أساليب عمل المجلس. ونود في هذا الصدد أن نشيد ببعض أعضاء المجلس السابقين والحاليين لتعزيزهم مستوى الشفافية وأشكال العمل الابتكارية أثناء رئاستهم لمجلس الأمن. إلا أن هناك شوطا طويلا ما زال يتعين علينا أن نقطعه.

السيد ماسيدو (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر أشار الأمين العام، خلال عرضه على الجمعية العامة تقريره عن أعمال المنظمة، إلى موضوع إصلاح مجلس الأمن وقال

”الأقلية، وغالبا ما تكون أقلية ضئيلة، يجب ألا تحتبس موافقتها دون سبب معقول“.
(A/55/PV.10، صفحة ٢)

وتوافق المكسيك تماما على بيان الأمين العام. ففي غضون سبع سنوات من المداولات داخل الفريق العامل رأينا كيف يمكن لأقلية ضئيلة مكونة من اثنين فقط، أن تعرقل تقدما.

الأقلية الأولى تتكون من ”المطالبين دون حق“ بمقعد دائم في مجلس الأمن بعد إصلاحه. والبلدان التي تحلم باكتساب هذه الميزة قليلة جدا ولكن أطماعها في السلطة تحبط محاولات الأغلبية الواسعة لبناء مجلس أمن أكثر ديمقراطية وتمثيلا.

أما الأقلية الثانية فهي أصغر كثيرا وهي تتكون من الأعضاء الخمسة الدائمين الحاليين في مجلس الأمن الذين يتمسكون بالهيكل العتيقة التي تجاوزها الواقع ويعارضون أي تقييد للسلطات الهائلة التي عهد بها الميثاق إليهم، والتي أصبحت تنطوي على مفارقات تاريخية في مطلع القرن الحادي والعشرين.

ما برحت مسائل التمثيل العادل، والمصادقية، والسلوك الديمقراطي، ومن ثم جعل أعمال مجلس الأمن فعالة، الأولوية العليا لهذه المنظمة. لماذا؟ لأن المجلس الذي يفتقر إلى التمثيل المتسم بالمصادقية ويتهدده تآكل شرعيته وفعاليته معا، وسيظل يعاني من بعض الغموض وانعدام الشفافية في أساليب عمله. ومن ثم فإننا نرى أن المجلس ينبغي أن يزيد عدد أعضائه في كل من فئتي العضوية حتى يعبر عن التغيرات التي حدثت في الشؤون العالمية. كما أن أساليب عمله ينبغي أن تضيء عليها الديمقراطية وأن تخضع للمساءلة.

ونؤيد استحداث خمسة مقاعد دائمة جديدة، يخصص اثنان منها للبلدان الصناعية وثلاثة للبلدان النامية. وفي اعتقادنا أن المشاركة المسؤولة في الشؤون الدولية على المستويين الإقليمي والعالمي، علاوة على إبداء القدرة والاستعداد على تحمل الواجبات ذات الصلة، بما فيها الواجبات المالية، ينبغي أن تكون معايير هامة للاختيار. وفيما يتعلق بإمكانية تناوب المقاعد الدائمة، فالأمر يرجع إلى المناطق الجغرافية تماما لكي تقرر ترتيباتها بنفسها، شريطة موافقة كل دولة عضو. بمحض إرادتها على مثل هذه الترتيبات. وفيما يتعلق بتخصيص المقاعد غير الدائمة، نرى أنه ينبغي أن يخصص مقعد من هذه المقاعد الأربعة لأفريقيا، ومقعد لآسيا، ومقعد لأمريكا اللاتينية، ومقعد لمنطقة أوروبا الشرقية.

وتؤيد كرواتيا إلغاء حق النقض. ولكن، إذا كانت الحقائق السياسية تحول دون تطوير عملية صنع القرار في مجلس الأمن في هذا الاتجاه، فإننا نؤيد اللجوء إلى تقليص حق النقض، واستخدام ما يسمى بالفيتو الثنائي. وفي المرحلة الانتقالية، ترى كرواتيا أن جميع الأعضاء الدائمين ينبغي أن تكون لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الالتزامات. غير أننا نوجه انتباه الأعضاء الدائمين إلى الحاجة إلى إظهار إدراكهم لكون حق النقض أصبح غير مقبول على المستوى الشعبي الواسع النطاق بشكل مطرد، ومن ثم إبداء احترامهم للأغلبية الديمقراطية التي تعتنق الرأي بعدم تأييد حق النقض.

إن وجود أعضاء دائمين يتمتعون بمزايا خاصة يتناقض مع هذا المبدأ الرئيسي في العلاقات الدولية. ولا يمكن أن نسمح للأطماع والرغبات في السلطة من جانب القلة أن تزيد من ضعف المجلس.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فال (غينيا).

إننا لن نكل في الإصرار على ضرورة تحديد امتياز حق النقض. ويجب على الأعضاء الخمسة الدائمين أن يستمعوا لصوت العقل ويقبلوا حقيقة أن بعض امتيازاتهم أصبحت عتيقة وكريهة في البيئة الدولية الراهنة. مرة أخرى نحث الأعضاء الدائمين بقوة على أن يبدوا قدرا من المرونة، وسيتعين عليهم آجلا أو عاجلا أن يقبلوا فكرة أن الجمعية العامة يمكنها أن تتخذ قرارات دون حاجة إلى أن تنتظر أن يوصي المجلس بها. والإصلاح يجب، بالضرورة، أن يضع ضوابط على قدرة بلد واحد على منع المنظمة من العمل فيما يتعلق بقضايا حفظ السلم.

الديمقراطية لا تتحقق بزيادة عدد الذين لديهم امتيازات خاصة. الديمقراطية لا تتحقق بالتأكيد بعدم المساواة. الديمقراطية لا تتحقق بزيادة مساوئ النظام الطبقي. الديمقراطية لا تتحقق بمنح مركز خاص للأقوياء. الديمقراطية لا تتحقق بارتكاب المظالم.

وعلى العكس من ذلك تبني الديمقراطية بتعزيز ظروف المساواة. وتستند الديمقراطية إلى العدالة، وتسعى إلى رفاه الغالبية ومشاركتها.

لقد أشار الأمين العام في تقريره الأخير عن تعزيز الديمقراطية إلى،

”رسوخ عملية إرساء الديمقراطية بوصفها من القواعد والممارسات العالمية، على الصعيدين الوطني والمحلي“. (A/55/489، الفقرة ٢٨)

وتؤمن المكسيك بأن الوقت قد حان لتطبيق المعايير نفسها على مؤسسات الأمم المتحدة.

إن المكسيك ملتزمة التزاما عميقا بإصلاح مجلس الأمن منذ أكثر من ٢٠ عاما. ونتوق إلى إصلاح شامل لا يؤدي إلى زيادة عدد أعضاء المجلس فحسب حتى يعبر عن الزيادة في عضوية منظمته، بل أيضا إلى تعديل طرق العمل فيه، لا سيما آليته العتيقة لصنع القرار. لقد ألزم رؤساء دولنا وحكوماتنا أنفسهم بهذا الإصلاح البعيد الأجل في إعلان الألفية عندما قرروا

”تكثيف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه“. (القرار ٢/٥٥، الفقرة ٣٠)

إن المكسيك لا تحبذ الوضع القائم. وبدلا من أن يتخذ وفد بلادي موقفا سلبيا فيما يتعلق بعملية إصلاح مجلس الأمن، فإنه قدم اقتراحات ملموسة بشأن توسيع العضوية وأساليب صنع القرار. واتسم عملنا بالابتكار وسعينا في جميع الأوقات إلى رعاية القيم الديمقراطية المتمثلة في المساواة والعدالة والشفافية. ولسوء الطالع قوبلت محاولتنا بصلف الأقليات الضئيلة التي جعلت الإصلاح رهنا بتحقيق أطماعهم والإبقاء على امتيازاتهم.

في ١٩٩٥ طرحت المكسيك على الفريق العامل خطة لتوسيع عضوية مجلس الأمن تتضمن، مع الاحترام الكامل لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول قصر الزيادة على الأعضاء غير الدائمين. واقتراح المكسيك، الذي لا يزال من قضايا الساعة، لم ينظر فيه الفريق حتى الآن. وفي وقت لاحق في ١٩٩٦ قدم وفد بلادي تعديلات ملموسة على سبع مواد من الميثاق تسعى إلى قصبر حق النقض على الموضوعات التي صمم من أجلها، وهي التدابير التي تتخذ بموجب مواد الفصل السابع من الميثاق. بيد أن صلف الأعضاء الخمسة الدائمين لم يسمح بدراسة هذه التعديلات بعناية.

من دواعي السخرية أن يكون مجلس الأمن، وهو أكثر أجهزة الأمم المتحدة وضوحا وإدراكا، أقلها ديمقراطية في منظمة أنشئت على أساس المساواة القانونية بين الدول.

البلبلية. فالذين يطالبوننا بأن نعتقد أنهم من بين الأغلبية ينسون على سبيل المثال أنه على الرغم من أن الدول الأفريقية تعلن دعمها لتوسيع فئتي العضوية، لا توجد دولة واحدة فعلت ذلك دون قيد أو شرط. إن تأييد الدول الأفريقية يقوم على الاقتناع بأن مقعدين من المقاعد الدائمة الجديدة سيخصصان لأفريقيا. فهل ستمسك تلك الدول بنفس الموقف إذا لم يعط لها المقعدان اللذان تسعى إلى الحصول عليهما؟

ولا يمكن أن نتجاهل دور المجموعات الإقليمية المختلفة أو مصالحها. ومن غير المقبول أن نحاول فرض حلول تعسفية لا تحظى بتأييد هذه المجموعات.

والفريق العامل الذي أنشأته الجمعية العامة في عام ١٩٩٣ هو المحفل اللائق بأن تناقش فيه هذه المسألة. والولاية التي ناطتها به الجمعية واضحة: وهي السعي للتوصل إلى اتفاق عام يضيء المشروعية والمصادقية والثبات على عملية الإصلاح.

يجب ألا ينفد صبرنا. ذلك أن السنوات السبع التي استغرقتها مداولات الفريق لم تبرهن على افتقاره إلى الفاعلية وإنما على حساسية العملية المذكورة من الوجهة السياسية وصعوبتها. ويجب ألا ننسى أن إصلاح عام ١٩٦٥ استغرق في الواقع عددا أطول من السنين، مع أن نطاقه، بهذه المناسبة، كان متواضعا للغاية. أما اليوم فأهدافنا أكثر طموحا، حيث تتمثل في تحويل مجلس الأمن إلى جهاز يتسم بقدر أكبر من الديمقراطية والتمثيل والشفافية. ولن يؤدي التزامنا في تحديد موعد نهائي تعسفي إلا إلى الإضرار بجهودنا. فالإصلاح مرهون بتوصلنا إلى اتفاق عام داخل نطاق الفريق العامل، كما طلبت إلينا الجمعية، ولن يقع قبل ذلك أو بعده.

ومن ناحية أخرى، استطاع الفريق العامل أن يحرز تقدما ملحوظا بشأن بعض المسائل ذات الصلة بطرق عمل مجلس الأمن. وبفضل الجهود التي بذلها الفريق، اتفق أعضاء المجلس على أن تكون مداولاتهم علنية، وأن يتصرفوا على

إن الدول التي ترغب في أن تصبح أعضاء غير دائمين في المجلس، ينبغي أن تحقق طموحاتها بالمشاركة في إحدى أشد الممارسات الديمقراطية تمثيلا، ألا وهي العملية الانتخابية في ظل شروط المساواة. إن زيادة عدد هذه الدول سيشجع الديمقراطية وسيوفر للجميع الفرصة لدخول المجلس، والأخذ بالتناوب والسماح لإرادة الأغلبية بأن تحقق النصر كل عام.

إن تأسيس العضوية الدائمة كان استجابة لحاجة تاريخية في ظروف تم التغلب عليها، ونعرب عن شكرنا لهذا. والأعضاء الدائمون الحاليون لم ينتخبوا. بل إنهم بالأحرى ظهروا من تشكيلات القوة التي ولدت في يالطة وترسخت في سان فرانسيسكو. وبعد أن أكدت الأغلبية مركزهم المتميز فإنهم لم يمحوا أبدا بأية عملية انتخابية. لقد وصلوا إلى هذا المركز ولن يتخلوا عنه أبدا. والطالبون على غير حق يراودهم نفس الأمل. وإذا ما تحول حلمهم إلى حقيقة، فإنهم لن يتنافسوا أبدا بطريقة ديمقراطية. فكيف يمكن مناقشة الديمقراطية تحت هذه الظروف؟

في الأشهر الأخيرة استمعنا إلى إحصائيات بالأرقام كثيرة جدا. وقيل لنا على سبيل المثال إن بلدانا كثيرة تؤيد توسيع مجلس الأمن. وهذا لا يدهشنا. فجميع أعضاء الأمم المتحدة - جميعهم دون استثناء - يرون أن عضوية مجلس الأمن يجب أن تتسع لتستجيب للعدد المتزايد من الدول التي تشكل منظمتنا. وتوافق الآراء قائم بالفعل بشأن هذه النقطة. ولكن الخلاف يكمن في طريقة تحقيق ذلك، وكما يقول المثل الشعبي "المشكلة تكمن في التفاصيل".

قيل لنا أيضا إن الأغلبية تؤيد توسيع فئتي العضوية، وبحسابات أكثر تفاؤلا لبعض المطالبين فإن عدد البلدان التي تؤيد هذا الرأي يصل إلى ٧٠ بلدا. وفي أي نظام حسابي يعتبر الـ ٧٠ ثلث الـ ١٨٩، أي أقل بكثير من الأغلبية التي يتطلبها القرار ٣٠/٥٣، وهي ١٢٦. فكيف يمكننا أن نتكلم عن أغلبية في ظل هذه الظروف؟

من الضروري أيضا أن نسلم بأن الطريقة التي قدمت بها هذه الأعداد، المقنعة بشكل ظاهري، يمكن أن تؤدي إلى

الصالح المشترك الأوسع نطاقاً أهمية حيوية إذا أريد الاتفاق على مجموعة متوازنة من الإصلاحات. ويبدو لنا في الواقع أنه يمكن الآن، بعد سبع سنوات من العمل المكثف في نطاق الفريق العامل المفتوح العضوية، التعرف على الإطار العام الأساسي لمجموعة من الإصلاحات. وثمة خلافات بالتأكيد على التفاصيل. غير أنه بدأ ينشأ ما يشبه اتفاقاً عاماً بالنسبة لكل مسألة من المسائل الرئيسية. وهي تشمل ما يلي: أولاً، التوسع في كل من فئتي العضوية، واحتساب خمسة أعضاء دائمين جدد من كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية، وعدد مماثل من الأعضاء غير الدائمين؛ وثانياً، فرض قيود على استعمال حق النقض، بما يؤدي. مرور الزمن إلى قصر تطبيقه على القرارات المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق، ومن ثم إلى إلغائه في نهاية المطاف؛ وثالثاً، الاضطلاع بعملية إصلاح مستمرة لطرق عمل المجلس بغية تحسين شفافية عملية صنع القرار وشمولها، مع احتفاظ المجلس بحقه الأصيل في إدارة إجراءاته بطريقة سرية عندما تبرر حساسية المسألة المعنية ذلك. ومن الواضح أن قدراً من التقدم الملموس والجدير بالترحيب قد أحرز في هذا المجال في غضون العامين الماضيين. ورابعاً، إجراء استعراض للترتيبات الجديدة لتوسيع نطاق المجلس وإصلاحه بعد ١٠ سنوات أو ١٥ سنة، بغية إفساح المجال لإمكانية القيام بمزيد من الإصلاحات للتعبير عما يطرأ من تغير على الصعيد الجغرافي - السياسي.

ومن المؤسف أنه رغم وضوح هذه الملامح وأن الاتفاق العام يبدو في المتناول، لا يزال التقدم متعثراً بسبب المعارضة القوية التي يديها عدد قليل نسبياً من الدول الأعضاء إزاء عنصر أو آخر من هذه العناصر. فالبعض يعارضون توسيع نطاق العضوية الدائمة لأنهم يخشون أثر ذلك على نفوذهم النسبي المتصور. ويعارض آخرون أي نوع من الإصلاح لحق الاعتراض، لا حرصهم على تحسين صنع القرار في المجلس ومصادقته، ولكن حرصاً على ما يتمتعون به من امتياز قديم.

وسوف يستمر التجمد الراهن في الوضع على ما هو عليه ما لم تبد جميع الأطراف درجة أكبر من المرونة،

نحو أكثر شفافية. ونعرب عن ترحيبنا بهذه التطورات، ونؤكد من جديد أن جهودنا لن تهدأ حتى يتحقق لنا إضفاء طابع مؤسسي على التدابير المعتمدة يوفر لنا اليقين من الوجهة القانونية.

وستواصل المكسيك محاولة وضع تصميم لمجلس أمن يتسم بمزيد من الديمقراطية، يُسمع فيه صوت الجميع على قدم المساواة؛ مجلس أمن جيد التمثيل، تتمثل فيه بصدق العضوية الحالية في الأمم المتحدة؛ مجلس أمن متسم بالشفافية يعمل على الملأ لا في داخل اجتماعات مغلقة مريبة؛ مجلس أمن يحظى بالمشروعية، يأخذ تطلعات المجتمع الدولي بعين الاعتبار في قراراته؛ وأخيراً، مجلس أمن مسؤول خاضع للمساءلة أمام الجمعية العامة، التي يستمد سلطته من أعضائها. ويمكن للجمعية أن تعتمد على مشاركة بلدي بحماس في سعيها لإيجاد مجلس من هذا القبيل.

السيدة وينزلي (استراليا) (تكلمت بالانكليزية): من السهل أحياناً خلال المفاوضات الطويلة الحساسة أن تغفل الأهداف الأساسية والمصالح المشتركة التي نسعى لتحقيقها. فالمصالح الضيقة يمكن أن ترسخ كما يمكن لديناميات التفاوض أن تتخذ حياة ومنطقاً خاصين بها، مما يصعب معه إحرار تقديم موضوعي. ومن دواعي الأسف أن هذه فيما يبدو هي النقطة التي بلغناها بعد سبع سنوات من العمل في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن.

وتتمثل مصلحتنا المشتركة في إصلاح مجلس الأمن وتوسيع نطاق عضويته. والدافع إليها هو اهتمامنا المشترك باستعادة طابع المجلس التمثيلي النيابي، والنهوض بفعاليته، ودعم مصداقيته، وسلطته ومشروعيته.

وليست استراليا بعيدة عن الواقعية في إشارتها لل صعوبات التي تكتنف هذه المسائل. فهي في حد ذاتها معقدة وسياسية الطابع. والأمر يتعلق بمصالح وطنية ذات شأن. غير أنه كما في أي مفاوضات على هذا القدر من الأهمية، سيكون للمرونة والتراضي وتركيز الاهتمام على

عن حقيقة واضحة هي أن العالم ليس مكانا ثابتا، وسيتعين تعديل تكوين المجلس مرة ثانية في وقت ما في المستقبل للتعبير عما يستجد من تغير جغرافي - سياسي آخر.

ومن المفيد أن ننعم النظر في تقرير الفريق العامل المقدم إلى الجمعية العامة، ففي ظاهره أن الفريق العامل قضى ساعات طوالا في جلسات عقدها ولكنه لم يحرز إلا القليل من التقدم في تضيق شقة الخلافات. وقد يبدو إخفاق الفريق في الاتفاق ولو على مجموعة من الملاحظات العامة، كما فعل في الأعوام السابقة، وكأنه يوحي بأن المواقف لا تزال أكثر تباعدا. والواقع أن الأمر ليس كذلك في مجملته.

فالمرفق الثالث عشر في التقرير، والذي يتضمن الملاحظات العامة التي تقترحها هيئة المكتب، هو موجز هام للجوانب الموضوعية في جهود الفريق العامل على مدى العام المنصرم. وهو يؤكد عمق المناقشة ويبرز بما فيه الفائدة الكبيرة من مجالات الاتفاق والاختلاف معا. وإلى هذا المدى، نرى أن يقدم أساسا طيبا للغاية لمواصلة الفريق العامل لجهوده في العام المقبل.

واسمحوا لي في هذا السياق أن أشيد بالرئيس السابق للجمعية العامة السيد ثيو - بن غورياب، ممثل ناميبيا، والسفيرين جون دي سارام، ممثل سري لانكا، وهانز دالغرين، ممثل السويد، على رئاستهما للفريق العامل طوال العام الماضي. أما وإن لم تحظ هذه الملاحظات العامة بتأييد توافقت الآراء عليه، فذلك ليس انعكاسا لجهودهما. فكلنا يعلم من وفودنا في الفريق العامل أن ذلك لم يكن لنقص في المحاولة.

ولكن عدم توافق الآراء على هذا الجزء من تقرير الفريق العامل يؤكد ثلاث نقاط أساسية أشرت إليها آنفا وهي: أولا، إن التقدم في قضايا بعينها يراه عدد صغير غير تمثيلي من الدول الأعضاء؛ وثانيا، إن ديناميات التفاوض في الفريق العامل اكتسبت حياقتها من ذاتها مما أضر بالتقدم الموضوعي؛ وثالثا، إنه يطلب مزيد من المرونة والتحلي بروح

ولا سيما أولئك الذين يتمسكون بمواقع وطيدة لا يشاركون فيها، وأكرر ذلك، سوى حفنة من الدول الأعضاء الأخرى. وقد حان الوقت لتجاوز بصرنا المواقف الوطنية الضيقة ونمغن التفكير بشكل أكثر جدية في مواضيع التنازلات الممكنة وكيفيةها.

واسمحوا لي أن أكرر عند هذه النقطة أين تقع مصالح أستراليا فيما يتعلق بهذه المسألة. لسنا من الطامعين في الحصول على العضوية الدائمة. ولن نتحقق مصلحة من مصالح أستراليا الضيقة بالاتفاق على نموذج للإصلاح بدلا من نموذج آخر. فمصالحنا تكمن في تعزيز المجلس، وفي تعزيز الأمم المتحدة من خلال ذلك.

ونعلق أهمية كبيرة على مبدأ التمثيل الجغرافي العادل، ونرى أنه إذا أردنا أن نحول دون المزيد من تآكل مصداقية المنظمة وأهميتها وفعاليتها، فلا بد من عكس مسار التقلص الذي ينتاب التمثيل العادل منذ جرى توسيع نطاق عضوية المجلس للمرة الأخيرة في عام ١٩٦٥، حين كان عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كما تعلم الجمعية، لا يتجاوز ١١٣. وتمثل معارضتنا لحق النقض موقفا تمسكنا به منذ عام ١٩٤٥، أي قبل أن أولد. ويُظهر تأييدنا القوي لتحسين أساليب العمل وللإستعراض الدوري تمسكنا بمبدأي الشفافية والخضوع للمساءلة.

دعوني أفيض قليلا في مسألة إجراء استعراض دوري، لأنه شيء نتمسك به جدا ونرى أن هذه المسألة لم تلق الاهتمام الكافي. إننا لا نؤيد مبدأ الاستعراض الدوري انطلاقا من رغبة في تعذيب الذات ترقبا لجولة أخرى من المفاوضات المطولة بعد ١٠ سنوات أو ١٥ سنة. بل نؤيده لأسباب عملية. فنحن نرى، أولا، أنه يمكن أن يعمل بمثابة قاطع هام للاستمرارية في المفاوضات الحالية، أي وسيلة لطمأنة جميع الدول الأعضاء على أن الإصلاحات التي تنفق عليها الآن ليست دائمة إلى الأبد. ونرى، ثانيا، أنه أداة حيوية للخضوع للمساءلة، تكفل اضطلاع الأعضاء الدائمين في المجلس، قدامى وجدد، بمسؤوليتهم بموجب الميثاق في التصرف نيابة عن مجموع الأعضاء. ونرى، ثالثا، أنه يعبر

خير أمنا المتحدة، وما لم تكن ثمة إرادة سياسية لإحداث تغييرات في المقاعد الدائمة في المجلس بحيث تعكس الواقع الحالي، فإننا لا نرى إمكانية لإحراز تقدم ذي بال. بل سيكون من الحق والعدل والإنصاف، بل ومن الديمقراطية - وكل المفاهيم والأقوال التي نسمعها بشكل متواتر في هذه القاعات بشأن مجموعة كبيرة من القضايا الأخرى - أن نجعل مجلس الأمن ممثلاً لكل أعضاء الأمم المتحدة. ومن المنظور الآسيوي، أي منظور المجموعة العملاقة اقتصاداً وسكاناً وذات النفوذ الاجتماعي الثقافي والسياسي في المنطقة وما وراءها، فإن وفدي يؤيد ترشيح الهند واليابان لشغل مقعدين دائمين في مجلس الأمن. فليس بوسعنا أن نواصل إنكار تمثيل القارات الشاسعة والشعوب في مجلس الأمن.

ويدرك وفدي أن حفنة قليلة من البلدان هي التي يمكن أن تصبح أعضاء دائمين. ولكي تختار بلدان لشغل هذه الفئة ينبغي أن تستوفي المؤهلات والقدرات الضرورية لتمثيل مناطقها وليس مجرد تمثيل اهتماماتها الوطنية. وينبغي أن يعني الاختيار للفئة الدائمة مزيداً من القدرة على الوفاء بقدر من المسؤوليات الدولية، أكبر من سائر أعضاء الأمم المتحدة. وينبغي أن يسهم الأعضاء الدائمون بقدر أكبر في ميزانيات الأمم المتحدة. وينبغي أن يكونوا قادرين على الالتزام بتقديم المزيد من القوات والمعدات والموارد لصون السلم والأمن. فهذه الصفات تمكن بقية الأعضاء من أن يكونوا أكثر استعداداً لوضع الأعضاء الدائمين في مركز أعلى، مركز المهابة وزيادة المسؤوليات على الصعيد الدولي.

وقد أيدت بوتان موقف بلدان عدم الانحياز من مسألة إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، وذلك ليس لأنها مجرد عضو في حركة عدم الانحياز. فلدينا اقتناع تام بأن اقتراح بلدان عدم الانحياز يعكس تغير البيئة السياسية والاقتصادية العالمية، وأن أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تؤيد هذا الموقف. ومن ثم دعت بوتان إلى زيادة عدد أعضاء المجلس في الفئتين الدائمة وغير الدائمة، ونرى هذا أمراً حتمياً. ثم إن من المهم بالقدر نفسه أن يتاح للبلدان

توفيقية جديدة قبل أن يصبح الاتفاق على برنامج إصلاح متوازن أمراً ميسوراً.

وهذا هو التحدي الذي ينتظرنا جميعاً وينتظر رئيس الجمعية العامة ونائبي الرئيس وهم يقودونا في الفريق العامل في العام المقبل. ولواجهة التحدي سنعتمد على حجم العمل الكبير الذي تم في السنوات الأخيرة غير أن رئيسنا الجديد ستكون وراءه السلطة الكاملة من قادتنا الذين ألحوا علينا في مؤتمر قمة الألفية أن نكثف الجهود لإنجاز إصلاح شامل. ويمكن في هذا المسعى أن يطمئن الرئيس إلى دعم استراليا الكامل.

السيد برادان (بوتان) (تكلم بالانكليزية): كان من حسن حظي في مؤتمر قمة الألفية الأخير أن أراقب المناقشات الدائرة في المائدة المستديرة الثالثة، مع رئيس حكومتي. وقد رأس الاجتماع رئيس فزويلا وحضر عدد من الرؤساء ورؤساء الوزارات والوزراء من شتى أرجاء المعمورة. وخلال مناقشتهم كانت إحدى القضايا التي أبرزها القادة والتي اتفقوا عليها على نطاق كبير، هي الحاجة الماسة إلى إصلاح الأمم المتحدة. وأشار بوجه خاص إلى كلمة أوضحت أنه على الرغم مما قيل لنا عن إصلاحات جارية تظل بعض مؤسسات الأمم المتحدة عتيقة بصورة مذهلة، ومجلس الأمن من بينها. ورأي قادتنا أنه لكي تتمتع الأمم المتحدة بشرعية لا مرء فيها يحتاج مجلس الأمن إلى إصلاح عاجل يعكس الواقع الحالي وليس واقع ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. وفي تلك المناقشات أعرب قادتنا عن القلق البالغ إزاء عدم وصول جهود إصلاح مجلس الأمن للآن إلى نتائج مثمرة.

ولقد انقضت الآن سبع سنوات على إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية، ومما يؤسف له أشد الأسف ويثير القلق البالغ أننا عجزنا عن التوصل إلى اتفاق على أهم القضايا المعروضة على هذه المنظمة. فمن بعض النواحي، لا يشعر وفدي بالدهشة حيال النتيجة التي توصل إليها الفريق العامل، وخاصة قضايا المجموعة الأولى، فثمة عقبة أصيلة في الميل الطبيعي إلى عدم التخلي عن وضع السلطة والامتياز الذي يتمتع به المرء. وما لم يوجد اهتمام بزيادة

وفي بيان أمام هذه الدورة خلال المناقشة العامة، أوضح بحق الرئيس السابق للجمعية العامة، السيد ثيو - بن غورييراب، ممثل ناميبيا، ملخصاً آراء البلدان الأعضاء، أن العديد من الوفود أكدت على مسألة إصلاح وتوسيع مجلس الأمن ليعكس حقائق عالم اليوم وجعل المجلس أكثر تمثيلاً وأكثر شرعية، ومع ذلك، فإن القضية المعروضة علينا تمثل تحدياً كبيراً. فقد عقد الفريق العامل المفتوح باب العضوية المكلف بهذه المهمة اجتماعات عديدة ومشاورات غير رسمية على مر السنوات الست الماضية، كما أن آراء البلدان الأعضاء بالغة الانقسام بشأن بعض العناصر الدقيقة ولكنها أساسية، ألا وهي، مسائل توزيع العضوية - ولا سيما بشأن زيادة المقاعد الدائمة - وحق النقد والشفافية المعززة في عمل المجلس. وقد بذل الفريق العامل المفتوح باب العضوية جهوداً هائلة، ومع ذلك ما زالت الحلول لهذه المسائل بعيدة المنال.

ويؤسف وفدي أنه بعد الجهود المضنية التي بذلها الفريق في العام الماضي، لم يضمن تقريره السنوي ملاحظات عامة، وإذ نضع ذلك نصب أعيننا، نرى أن المهام التي على الفريق أن يضطلع بها هذا العام ستكون حتى أكثر صعوبة وإرهاقاً، بيد أن وفدي يود أن يثني على جهود سلف الرئيس ونائبي الرئيس لتوجيههم أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية خلال الدورة الأخيرة. ونأمل بصدق أن يواصل الفريق أعماله هذا العام بمزيد من العزم والحماس.

وموقفنا من الحاجة إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن واضح تماماً. وتكلمنا أيضاً في مناسبات مختلفة عن أننا نؤمن بضرورة إصلاح وتوسيع المجلس. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لألخص موقفنا بشأن هذه المسألة.

فإصلاح مجلس الأمن يجب أن يكفل أن يكون المجلس أكثر تمثيلاً ومساءلة وأن تكون أعماله أكثر شفافية وأكثر شرعية، وفييت نام تؤيد بشدة زيادة عدد أعضاء المجلس من الفئتين الدائمة وغير الدائمة على السواء. ونرى أنه يمكن لمجلس مكون من ٢٤ عضواً أن يكفل عمل المجلس بشكل فعال وشرعي. ويجب أن تمثل البلدان النامية على نحو مناسب وأن تتمكن من المشاركة بالكامل في اتخاذ قرارات

النامية التي تحملت طويلاً التهميش الجائر في المجلس أن يكون لها تمثيل مناسب في الفئتين الدائمة وغير الدائمة.

ويدرك وفدي أن حق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الدائمون يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية زيادة عدد أعضاء المجلس. ونحن في هذا الصدد نؤيد رأي حركة عدم الانحياز بأن يقلص حق النقض، وأن يعدل الميثاق بحيث لا يستخدم حق النقض إلا بالنسبة للإجراءات المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق.

وريادة رئيس الجمعية العامة في سعيها لإصلاح مجلس الأمن ضرورية للغاية. ولمشورة الأمين العام وتوجيهاته أهمية حيوية في هذه العملية. ويرنو وفدي إلى إحراز تقدم موضوعي خلال جمعية الألفية. ونحن في مواصلة مناقشتنا لهذه المسألة نحتاج إلى تسريع عملنا وجعل اجتماعاتنا شفافة ومفتوحة للجميع.

وأخيراً وليس آخراً، يغتنم وفدي هذه المناسبة للإعراب عن التهنية للأعضاء الجدد غير الدائمين في مجلس الأمن، على انتخابهم مؤخراً، وهم: أيرلندا، وسنغافورة، وكولومبيا، وموريشيوس، والنرويج.

السيد نغوين ثان شاو (فيت نام) (تكلم بالانكليزية):

في دورة الألفية هذه، تعد مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة بندا هاما من بنود جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبعد النظر في هذه المسألة لست سنوات متتالية وصلنا الآن إلى مرحلة بالغة الأهمية. وفي الواقع، ينبغي للجمعية العامة أن تراعي النداء الصادق للأمين العام كوفي عنان لدى رفعه تقرير الألفية إلى هذه الهيئة في أيار/مايو الماضي، ففي إعلان الألفية، دعا رؤساء الدول والحكومات أيضاً إلى تكثيف الجهود للتوصل إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن. ويؤمن وفدي إيماناً قوياً أيضاً بأن تسوية هذه المسألة ستمثل إنجازاً رئيسياً في متابعة الجهود التي نبذلها لتحقيق إعلان الألفية.

وزميلنا السابق، السفير والفريق، ممثل السويد، على إعدادهما التقرير الممتاز المعروض علينا.

وقد تم التأكيد من جديد على الضرورة الملحة والدعم العريض لإصلاح مجلس الأمن في مؤتمر قمة الألفية وخلال المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر الماضي. ووفقاً لما لاحظناه، فقد تناول مسألة إصلاح مجلس الأمن عدد من الزعماء وصل إلى ٩٩ زعيماً مما جعلها - مع القضيتين العريضتين للعولمة والتنمية - إحدى القضايا التي تناقش بأكثر قدر من التكرار. وتتجلى الأهمية التي تحظى بها هذه المسألة في إعلان مؤتمر قمة الألفية الذي يؤكد على ضرورة تكثيف جهودنا لتحقيق إصلاح حقيقي. وإدراج عدد كبير من الوفود يبلغ ٩٦ وفداً في قائمة المتكلمين في جلسة اليوم، لهو شاهد آخر على التزام الدول الأعضاء بالمهمة التي علينا الاضطلاع بها.

ومما له أهمية مماثلة، أنه أعرب ٦٩ وفداً في مؤتمر قمة الألفية وفي المناقشة العامة اللاحقة له، عن تأييدها لزيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على السواء، في حين لم تؤيد بوضوح زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين فحسب سوى أربعة وفود.

وإذا أضفنا تلك البلدان التي عبرت عن مواقفها في الدورات السابقة للجمعية العامة، والبلدان الأفريقية التي تؤيد موقف منظمة الوحدة الأفريقية وبلدان الجماعة الكاريبية، والتي عبرت عن آرائها مؤخراً في بيان مشترك أصدره وزراء بلدان الجماعة الكاريبية واليابان، فمن الواضح أن الأغلبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة تؤيد توسيع كلتا الفئتين. وبهذا التوافق الواضح والعريض في الآراء حول الحاجة إلى زيادة عدد كل من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، ينبغي الآن أن نركز على مسألتين ذات أهمية كبرى هما: الحجم الأقصى للمجلس الموسع وحق النقض.

بالنسبة لحجم المجلس الموسع، ينبغي أن نعطي اهتماماً مناسباً لحقيقة أن عدد أعضاء مجلس الأمن لم يتغير منذ عام ١٩٦٥، رغم أن عضوية الأمم المتحدة إزدادت

المجلس بشأن القضايا الهامة للسلم والأمن العالميين، وفيما يتعلق بزيادة الأعضاء الدائمين، ينبغي أن تكفل الصفة العامة التي سيتفق عليها تمثيل بلدان من قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية الثلاث، وقد يأخذ هذا التوسع في الاعتبار أيضاً ضرورة ضم بعض البلدان النامية وبعض البلدان المتقدمة النمو من قبيل الهند واليابان وألمانيا التي يمكنها أن تضطلع بدور هام وتقدم مساهمات كبيرة مالية ومادية للأمم المتحدة.

وبشأن مسألة حق النقض، تدعم فييت نام بالكامل موقف بلدان حركة عدم الانحياز، ألا وهو ضرورة اتخاذ تدابير بوصفها خطوات انتقالية للحد من استخدام هذا الحق، وإلى حين إلغائه، ينبغي ألا يستخدم هذا الحق إلا لمعالجة الأمور التي تقع تحت طائلة أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

والآن أكثر من أي وقت مضى، يجب أن تكفل الأمم المتحدة التدليل على قدرتها على إصلاح نفسها وأن تتخذ خطوات ملموسة إلى الأمام في هذا الشأن. وقد آن الأوان لبذل البلدان الأعضاء المزيد من الجهود القوية لبدء مفاوضات حقيقية لتحقيق إصلاح المجلس وإعادة تنشيط القوى الوفيرة للأمم المتحدة. ولدينا اقتناع شديد بأنه إذا ما كان لذلك أن يحدث، يجب أن تعمل الدول الأعضاء بمزيد من الاتساق وعزم أقوى وعمرونة ورؤية، ويتطلع وفدي إلى العمل بهذه الطريقة مع الوفود الأخرى في العام القادم خلال الاجتماعات المقبلة للفريق العامل المفتوح باب العضوية. ونأمل في إمكانية تحقيق بعض التقدم الحاسم لكسر الجمود المتصل بهذه القضية البالغة الأهمية.

السيد ساتو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود بداية

أن أعرب عن تقديري للرئيس السابق للجمعية العامة، السيد ثيو - بن غورياب، ممثل ناميبيا، على ما قام به من توجيه بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الرابعة والخمسين. وأود أيضاً أن أشكر نائبي رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية، السفير دي سارام، ممثل سري لانكا،

نصيبهم في ميزانية حفظ السلام من ٦٣ في المائة عام ١٩٧٤، عندما انشئت ميزانية حفظ السلام، إلى ٤٧ في المائة. ويظهر ذلك الانخفاض التغييرات الكبيرة التي حدثت في المجتمع الدولي، ويتعين أن تنعكس تلك التغييرات بشكل مماثل على تركيبة مجلس الأمن إذا أردنا لتلك الهيئة المهمة أن تحفظ مصداقيتها.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أشكر مكتب فريق العمل على الخدمة العظيمة التي قدمها بإعداداته قائمة شاملة للاقتراحات المقدمة حول قضايا المجموعة الأولى، وهي الواردة، ومعها ملاحظات المكتب الخاصة به، في تقرير فريق العمل إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين (A/54/47). وسوف تكون تلك الوثيقة دليلاً لنا لا يقدر بثمن ونحن نواصل عملنا.

كذلك أود أن أشجع المكتب على جمع آراء أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء قبل أن يعود فريق العمل للاجتماع، ومواصلة تحديد المجالات التي يمكن التوصل إلى اتفاق حولها، خاصة في قضايا المجموعة الأولى. علاوة على ذلك، آمل أن يخرج المكتب باقتراحات حول كيفية إمكان تركيز مداولاتنا بأكثر الطرق فعالية.

وإنني أؤكد للجمعية على أن اليابان، من جانبها، سوف تتعاون بشكل كامل في مسعى دفع عجلة مناقشاتنا إلى الأمام بغية تحقيق هدفنا المشترك وذي الأهمية الحيوية.

السيد لفييت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): الموقف الفرنسي في النقاش حول توسيع مجلس الأمن أعلنه فخامة السيد جاك شيراك، رئيس جمهورية فرنسا، بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، في مؤتمر قمة الألفية. فلقد أعاد التذكير بأن "فرنسا ملتزمة بهذا الإصلاح الحيوي" وبأنها "تدعو إلى توسيع فني عضوية مجلس الأمن" (A/55/PV.3، الصفحة ٢٢).

ولقد أعاد رئيس الجمهورية التأكيد على ذلك الموقف بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر، في جلسة مجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات. وهناك أعلن أن توسيع

بمقدار ٧٢ بلداً منذ ذلك الحين. والحاجة إلى توسيع المجلس لكي نضمن أنه يمثل حقاً المجتمع الدولي اليوم ليس عليها أي خلاف. وما فتئ موقف اليابان يتمثل في أن عضوية قوامها ٢٤ دولة سوف تعالج انعدام التوازن بينما تحافظ على فعالية المجلس. وفي ذلك الإطار، كان تطوراً ساراً بالفعل عندما عدل أحد الأعضاء الدائمين موقفه في نيسان/أبريل الماضي وأبدى بعض المرونة حيال مسألة الحجم الأقصى للمجلس.

أما بشأن مسألة حق النقض، فمن الواضح أن أغلبية عظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تود تقييد استخدامه. ومرة أخرى هنا، مما يشجع أن عضوا دائماً أبدى بعض الاستعداد للنظر في تقييد استخدام حق النقض في حالات معينة. ونحن نأمل أن يكون جميع الأعضاء الدائمين أكثر اهتماماً بالأراء التي عرضها أعضاء آخرون في الأمم المتحدة وأن يبذلوا كل جهد لدفع عجلة النقاش حول هذه القضية إلى الأمام.

وأريد الإشارة إلى حقيقة هامة وهي أنه في الوقت الذي باشر فريق العمل مفتوح باب العضوية المداولات منذ ما يقرب من عقد من الزمن نجد أن طبيعة عمل مجلس الأمن ونطاقه شهدا تحولاً كبيراً. والمجلس الآن مدعو إلى اتخاذ نهج أكثر شمولاً تجاه قضايا السلم والأمن الدوليين وذلك بمعالجة أسباب الصراع الجذرية، والتي تشمل القضايا الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب القضايا السياسية والعسكرية. ولقد قام المجلس مؤخراً بتكليف عمليات لحفظ السلام لها ولايات تشمل أنشطة بناء دولة وإنشاء إدارات مدنية، بالإضافة إلى أنشطة تقليدية عسكرية وأخرى تتعلق بالشرطة المدنية. وتبرز هذه التطورات بوضوح الحاجة إلى توسيع المجلس، لا سيما عضويته الدائمة، والتي تمثل تشكيلتها العالم الذي كان قائماً قبل أكثر من نصف قرن.

علاوة على ذلك، كان هناك انخفاض واضح في العبء المالي الذي يتحمله الأعضاء الخمسة الدائمون. فلقد انخفض نصيبهم في ميزانية الأمم المتحدة العادية من ٦٤ في المائة عام ١٩٦٥، أي الوقت الذي تم فيه توسيع المجلس لآخر مرة، إلى مجرد ٣٨ في المائة في الوقت الحالي. وانخفض

وقد أسهمت فرنسا في هذا الجهد أثناء رئاستها للمجلس في شهر حزيران/يونيه، وخصوصاً من خلال الاستخدام المتزايد للإمكانيات التي تتيحها الشبكة الدولية للاتصالات والمعلومات (الإنترنت). ونحن ننادي بشكل مستمر بضرورة تعزيز الحوار بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات وننادي أيضاً بزيادة الشفافية وتحسين أداء لجان الجزاءات.

وفيما يتعلق باستمرار أعمال الجمعية العامة حول توسيع عضوية مجلس الأمن، لا بد لنا من أن نواصل العمل الدؤوب لتحقيق الهدف الذي حددناه لأنفسنا في عام ١٩٩٣. وسيطلب ذلك في المقام الأول البحث عن صيغ مبدعة قادرة على أن تحظى باتفاق عام. ولا بد أيضاً من بذل الجهود للاشتراك في حوار للتوفيق بين وجهات النظر وللحفاظ على أجواء الهدوء الضروري لعملنا. ولقد أُنجز مكتب الفريق العامل عملاً رائعاً في هذا المجال في هذه السنة، ونود أن نشيد إشادة حارة بنائبي الرئيس السفير داهلنغرن والسفير دي سارام. ولدينا كل الثقة بأن الرئيس الجديد للجمعية العامة والأعضاء الآخرين للمكتب سيواصلون السير في ذلك الاتجاه.

السيدة تان (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): ما زلنا نراوح مكاننا دون أن نحقق أي تقدم؛ فللمرة الثامنة سنناقش مسألة إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ وللمرة الثامنة سنكرر نفس الحجج القديمة؛ وللمرة الثامنة، ربما لن نحقق أي تقدم. وموضوع بياننا إذن بسيط جداً: إننا ندور في حلقات مفرغة دون أن نحقق شيئاً، لأننا نتناول في المناقشة مسائل هامشية ولا نتطرق إلى القضايا الأساسية، مثل حق النقض.

وربما يمكن التعامل مع هذه الحالة على أنها ملهاة تنسلي بها، لو لم تكن الأمور التي نحن بصدددها في هذه المناقشة بالغة الأهمية. إن الأمر المطروح للمناقشة ليس سوى سلم وأمن العالم اللذين أنيط بمجلس الأمن المسؤولية

الفتتين الدائمة وغير الدائمة لا ينبغي أن يفيد البلدان الصناعية فحسب، بل ينبغي أيضاً أن ينتج عنه تمثيل أكبر لبلدان الجنوب.

ويتهدي موقف فرنسا في هذا النقاش بالعزم على مراعاة ظهور قوى جديدة وتمكين مجلس الأمن من الاستمرار في أداء دوره بشكل كامل. ويجب أن يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ القرارات اللازمة عندما تهدد السلم والأمن الدوليين أزمة إنسانية أو انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان.

ويتمثل ذلك الموقف مع الموقف الذي عبر عنه عدد كبير جداً من المتكلمين في مؤتمر قمة الألفية وأثناء المناقشة العامة التي تلتها. ولقد شعرت أغلبية كبيرة بأن مثل هذا الإصلاح هو أولوية. وحاولت وفود عديدة لصالح التوسيع في كلتا فئتي العضوية. وينبغي أن تشجعنا قوة دفع مؤتمر قمة الألفية على متابعة هذا الجهد، والذي ظل يبذل منذ عام ١٩٩٣.

ومنذ ذلك الحين أسفر العمل عن نتائج بالفعل. فلقد أدى إلى اتخاذ القرار ٣٠/٥٣ بتوافق الآراء قبل عامين، والذي قررت الجمعية بموجبه أن يتطلب أي قرار أو مقرر للجمعية العامة حول هذا الموضوع التصويت الإيجابي لثلاثي الأعضاء على الأقل. وكذلك مكن ذلك العمل فريق العمل من إحراز تقدم في نظره في أمور متعلقة بوسائل عمل المجلس. ولقد رحبت الجمعية بذلك التطور هذا العام عندما جددت ولاية فريق العمل للدورة الخامسة والخمسين.

ويمكن أيضاً قياس التقدم من خلال ممارسات مجلس الأمن. ويسهل رؤية الجهود التي بذلها المجلس نحو تحقيق شفافية أكبر في عمله، كما يتجلى في عدد كبير من الجلسات العلنية، والتي يُدعى أثناءها ممثلون للأمانة العامة أو ممثلون خصيصيون للأمين العام بشكل أكثر تواتراً للإدلاء ببيانات. كذلك تم إحراز تقدم فيما يتعلق بالمعلومات التي يجري تقديمها إلى غير أعضاء المجلس بخصوص المشاورات غير الرسمية.

صون السلم والأمن العالميين، فلا بد من حدوث تغير كبير في المواقف الذهنية الثابتة لأعضاء مجلس الأمن، لا سيما الأعضاء الدائمين. ولكي يضطلعوا بمسؤولياتهم بصورة جدية، يتعين عليهم أن يضعوا المصالح العالمية قبل مصالحهم الوطنية. ولكن أحدا من الأعضاء الدائمين لم يفعل ذلك قط. وإذا ما أضفنا المزيد من الأعضاء الدائمين نتيجة لإصلاح مجلس الأمن، فهل نريد من الأعضاء الجدد أن يسلكوا نفس سلوك الأعضاء القدامى أو أن يتصرفوا بشكل مختلف؟

دعونا نشدد على نقطة هامة أخرى، لو تصرف الأعضاء الدائمون الجدد كما يتصرف الأعضاء الدائمون الحاليون - بحيث يحصلون على كل المزايا والامتيازات دون تحمل أية مسؤوليات محددة كمسؤوليات مالية أكبر - فإنه لن يجري إنقاذ الأمم المتحدة أبدا من حالة العجز المالي التي تعانيها منذ أكثر من عقد من الزمن. ومن أكبر المفارقات العجيبة بالنسبة للأمم المتحدة أن الكثيرين يريدون مقعدا دائما في جهازها الرئيسي، ولكن أحدا لا يريد أن يهتم بسلامتها المالية. فهل من مصلحة الأمم المتحدة أن تعطي حق القرض القيم لأحد دون أن تخصص له مسؤوليات متناسبة مقابل ذلك؟

هذا هو السبب الرئيسي الذي يجعلنا غير قادرين على تجنب مناقشة مسألة حق النقض إذا أردنا أن نشترك في إصلاح مجلس الأمن. وهناك مجموعة تضم ١٠ بلدان قد ذكرت بصورة بليغة ما يلي:

”من غير المرجح التوصل إلى اتفاق عام بشأن صفقة متكاملة للإصلاح الشامل دون التوصل إلى تفاهم بشأن نطاق واستخدام حق النقض في المستقبل“.

ويمثل حق النقض أحد العناصر المحددة لمجلس الأمن، التي تميزه عن جميع الهيئات الأخرى الموجودة في العالم. وعلاوة على ذلك، فإنه ليس من الأدوات التي لم تستخدم. لقد توقع الآباء المؤسسون للأمم المتحدة أن يكون استخدامه

الأساسية عن صوغهما. والمأساة الحقيقية في هذه المناقشة أننا لا نسمع أبدا بصورة كافية أصوات أصحاب المصلحة الحقيقيين: الدول الصغيرة في العالم. هناك ما لا يقل عن ١١٠ من دولنا الأعضاء، يقل تعداد سكان كل منها عن ١٠ ملايين نسمة. وهناك ٣٠ دولة أخرى أو نحو ذلك لدى كل منها من الناحية الإسمية عدد أكبر من السكان يتراوح بين ١٠ ملايين و ٣٠ مليوناً ولكنها تقع في قبضة دول مجاورة أكبر حجماً تجعلها تبدو كالأقزام. ومصالح هذه الغالبية العظمى من الدول الأعضاء واضحة وبسيطة: فهي تود أن ترى إصلاحاً لمجلس الأمن يؤدي إلى وجود مجلس أقوى وأكثر فاعلية.

وتنتمي سنغافورة إلى هذه المجموعة من الدول. وربما يكون لدينا مصلحة أكبر في استتباب السلام والاستقرار أكثر من معظم الدول الأخرى فحجم تجارتنا الإجمالي يبلغ ثلاث مرات حجم ناتجنا القومي الإجمالي؛ والتجارة تحتاج إلى الاستقرار لأن عدم الاستقرار يخنق التجارة. ونحن أيضا من بين أول الدول التي تقرر بأن إصلاح مجلس الأمن قد طال انتظاره. ولا يمكن بأي حال القول إن المجلس الذي صُمم في عام ١٩٤٥ كيما يعبر عن احتياجات ومصالح الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية يمكن أن يلي بشكل كاف احتياجات ومصالح عصرنا الحالي. فلقد تغير عالمنا تغيراً مذهلاً في فترة الـ ٥٥ عاماً المنصرمة، ومن المحتمل أن يتغير بشكل مذهل أكثر في السنوات المقبلة. ولذلك فإننا نؤيد إصلاح مجلس الأمن، ولا نعارضه.

وليس هناك ما يوضح حسامة حجم التغيير بشكل أفضل من الجملة التي وردت في الفقرة ٣٠ من تقرير الأمين العام إلى جمعية الألفية A/54/2000 حيث يقول ما يلي:

”وبعبارة أخرى فإن مؤسساتنا التي نشأت بعد الحرب أقيمت لعالم دولي، بينما نعيش اليوم عصر العولمة“.

وليس هذا بالتغيير البسيط. فإذا ما أريد نقل المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن من صون السلم والأمن الدوليين إلى

إننا نرى ضرورة جعل ذلك الهيكل مرنا. وهذا هو ما دفعنا إلى القول إنه عندما نتوصل إلى اتفاق عام بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن، فإن اليابان وألمانيا سيكونان مؤهلين بصورة طبيعية لأن يصبحا من الأعضاء الدائمين الجدد. عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إلا أنه لا يمكننا أن نصلح مجلس الأمن دون أن نضع في اعتبارنا حاجات ومصالح البلدان النامية - التي يعيش فيها ٨٠ في المائة من سكان العالم - وتقدم ما يقرب الآن من ١٠٠ في المائة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. والتحدي الذي يواجهنا هو ضمان إعطاء احتياجات ومصالح هذا الجزء الكبير من البشرية الوزن الواجب في أي إصلاح لمجلس الأمن.

لكن هذا تحدٍ لم تقترب حتى من التصدي له. وبدلاً من ذلك، حتى أكون صادقاً تماماً، كانت لدينا مناقشة ملتوية تماماً بشأن إصلاح مجلس الأمن. والمناقشة يسيطر عليها ويديرها عدد صغير جداً من العناصر الفاعلة أي الخمسة الدائمون، الذين همهم الوحيد هو المحافظة على مميزاتهم إلى الأبد، ومجموعة صغيرة من الدول الرئيسية والمتوسطة الحجم، التي تعتقد أنها وصلت وأنها تستحق نفس المميزات. ولذلك، فإن المصالح التي تقود هذه المناقشة هي مجرد الميزة والقوة، وليست مصالح المجتمع العالمي.

وينبغي إذاً عدم لوم الفريق العامل المفتوح باب العضوية ووسائل عمله عن عدم تقدم المناقشات على نحو أسرع. والحقيقة أن "غلطة" الفريق العامل، إذا ما جازت التسمية، تكمن في أنه تمثيلي وديمقراطي وشفاف إلى حد كبير؛ وهي صفات لا تتوفر لمجلس الأمن. وبالفعل، للعلم به وتسجيله، يجدر التأكيد مجدداً على أن كثيراً من التحسين في أساليب عمل مجلس الأمن كان نتيجة المناقشات داخل الفريق العامل.

ولم يحدث ولو مرة واحدة في المناقشات التي جرت طوال السنوات السبع بشأن إصلاح مجلس الأمن أن سمعنا دولة رئيسية تعلن أنها تستحق عضوية دائمة لأنها تريد أن

محدوداً. ولكن استخدامه نما في فترة الـ ٥٥ عاماً المنصرمة ليصبح أداة هائلة، ومع أنه نادراً ما يستخدم بشكل رسمي، فإنه يحقق بشكل كامل إملاء طبيعة اتخاذ القرارات في المجلس. وفشل مجلس الأمن في مأساتي رواندي وسربرينتشا، على سبيل المثال، يمكن أن يعزى بشكل مباشر إلى حق النقض. ونحن نتحدى أي شخص يمكنه أن يدحض هذه النقطة.

ولكن دعونا أيضاً نضيف على عجل هنا بأننا واقعيون من الناحية السياسية. ونحن لا نعتقد أن حق النقض يمكن إلغاؤه في مجلس أمن جرى إصلاحه. فهو في جوهره يخدم غرضاً مفيداً. فسيكون من الأمور وخيمة العاقبة لو أن الأمم المتحدة بدأت أو أذنت ببداية حرب كما فعلت في حالتي العراق ويوغوسلافيا ضد أي دولة حائزة للأسلحة النووية. فبوسع حق النقض أن يتيح زاجراً واقعياً نحتاج إليه أحياناً في العلاقات الدولية.

ومع ذلك، فإن حق النقض - شأنه شأن أي أداة قوية أخرى - يحتاج إلى زواجر وضوابط. فلا بد من ربطه أيضاً بمبدأ المساءلة. وفي العام الماضي، دعا وزير خارجية ألمانيا بحكمة إلى أن يطلب إلى أي عضو دائم يستخدم حق النقض بأن يشرح للجمعية العامة سبب استخدامه لذلك الحق. وفي هذا العام، نود أن نقترح تمديد هذا المبدأ بحيث يشمل الاستخدام غير الرسمي لحق النقض. فعلى سبيل المثال، من الذي اتخذ القرار الحاسم بعرقلة النشر الإضافي لقوات الأمم المتحدة في رواندا وسربرينتشا، ولماذا؟ ومن الذي سيقبل تحمل المسؤولية النهائية عن هذه القرارات؟

وثمة واقع آخر للعلاقات الدولية لا يمكن إنكاره، وهو أن توزيع السلطة مسألة دينامية. فالتاريخ لا يتوقف أو ينتهي أبداً. إن أقوى خمس دول في المجتمع العالمي في عام ٢٠٠٠ ليست هي أقوى خمس دول في المجتمع الدولي في عام ١٩٤٥، بل أنه ستحدث تغييرات أكبر بحلول عام ٢٠٤٥ عندما تحفل الأمم المتحدة بعيدها المئوي. وهل يجب أن يقوم هيكل الأمم المتحدة على أساس الصورة الجامدة للقوى الدولية عام ١٩٤٥، أم أنه يجب أن يتسم بالرونة؟

المفتوح باب العضوية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

وأود أيضا أن أعرب عن شكرنا لنائبي رئيس الفريق العامل، السفير جون دي سارام، ممثل سري لانكا، والسفير هانز داهلغرين، ممثل السويد، على الصبر والمثابرة اللذين أبدياهما طوال العام الماضي.

إن النظر في هذه المسألة الهامة اليوم يأتي بعد مرحلة أخرى من المناقشات المكثفة داخل الفريق العامل. والتقرير المعروض على الجمعية مصدر بالغ الفائدة للمعلومات في هذه المرحلة، وإن كان لا يحتوي على أية توصيات محددة بشأن المسائل الموضوعية التي نوقشت.

ومع ذلك، فإن التقرير يبين أن المناقشات المفصلة العميقة اتسمت بموضوعية عظيمة، وتفتح وواقعية، وتجاوزت نطاق المناقشات العامة، وأتاحت التعبير عن أفكار ومقترحات محددة رشيدة أوضحت إلى حد كبير المسائل الكبرى المتنازع عليها.

ومع ذلك، مرة أخرى، من المؤسف أن هذه المقترحات لم تترجم إلى تقدم كبير ملموس. بل في الحقيقة، النتائج التي كنا جميعا نأمل فيها لم تتحقق. وهذا يكشف عن صعوبة مهمة، كما يكشف أيضا عن أهمية المصالح والمصالح المرتبطة، وفي الوقت نفسه يكشف عن عمق الخلافات بشأن بعض النقاط - وهذا بالرغم من مجموعة شاملة من الاقتراحات والتعليقات المتراكمة. وهذا ينبغي ألا يثير فينا الدهشة، لأننا لا نعتقد أن أية مسألة يمكن أن تكون أكثر حساسية من الناحية السياسية أو من المحتمل أن تكون لها نتائج هامة ودائمة للأمم المتحدة أكثر ما لهذه المسألة، لأنها تتناول تكوين وأداء جهاز المنظمة الأساسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين.

وبالرغم من شعورنا بالإحباط الذي له ما يبرره، نحن مقتنعون بأن قوة الدفع العامة للإصلاح ينبغي المحافظة عليها وإعطائها زحما جديدا، وأن المناقشات ينبغي أن تستمر داخل الفريق العامل، لأن الفريق العامل، دون شك،

تلتزم التزاما رسميا بوضع المصالح العالمية فوق المصالح الوطنية. لكن إذا لم نحصل على التزامات مثل هذه، لماذا نؤيد - نحن الدول الصغيرة التي تمثل الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة والتي لها أكبر مصلحة في مجلس أمن جديد مكرس للمصالح العالمية - أي إصلاح لمجلس الأمن يتجاهل مصالحنا؟

هذا هو السبب الرئيسي في أن سنغافورة لا تزال تؤيد توخي الحرص الشديد في هذه المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن. وإننا نخشى كثيرا أن يقوم عدد قليل من البلدان باستحداث نوع من "الإصلاح السريع" يحافظ على مميزاتها الوطنية أو يعززها، بينما يتجاهل احتياجات ومصالح أعضاء الأمم المتحدة الأكثر عددا. ونحن نشعر بالقلق أيضا إزاء نهج الخطوة خطوة، وذلك لأننا، إلى أن نعرف الاتجاه النهائي لخطواتنا، كيف نعرف أننا لا نسير في الطريق الخطأ؟ لذلك، نود أن ننهي ملاحظتنا بنداء صغير إلى أقراننا من الدول الصغيرة كي تكون حريصة ويقظة في هذه المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن. وما لم نكن حريصين، سيداس على احتياجاتنا ومصالحنا بالأقدام، عندما تعيد الدول الرئيسية والمتوسطة الحجم تشكيل مجلس الأمن ليناسب مصالحها.

وهذه فعلا نفس القصة القديمة تعاد مرة أخرى. عندما تتقاتل الفيلة، صغيرها وكبيرها، تعاني الحشائش. وعندما تتحاب وتنجب إصلاحا لمجلس الأمن يسمى "إصلاحا سريعا" أو "إصلاحا بطيئا" فإن الحشائش تعاني أيضا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند الساعة ١٣/٠٠.

ستقفل قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند الساعة

١٣/٠٠.

تقرر ذلك.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، في البداية، أن أعرب عن التقدير للسيد ثيو - بن غورياب على الأسلوب الحكيم الذي قاد به عمل الفريق العامل

إن هذه التدابير العملية هي الثمار الأولى لجهدنا المشترك. ونحن نأمل بقوة أن تكتسب طابعا مؤسسيا وأن تدمج في النظام الأساسي للمجلس حتى يكفل تطبيقها بصورة منهجية. ورغم ذلك، لا يزال من المتعين عمل الشيء الكثير.

ويصدق الشيء نفسه على الممارسة المؤسفة المتمثلة في إجراء مفاوضات ومناقشات غير رسمية بين بضعة أطراف ذات وضع متميز، بينما تستبعد الأغلبية العظمى من الوفود. وينبغي للمجلس أن يتشاور دائما مع الدول المتضررة، على نحو مباشر أو غير مباشر، بالصراعات أو التي يناقش المجلس أحوالها، ومع ممثلي المنظمات الإقليمية، من قبيل منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية، وأن يتيح لها فرصة عرض مواقفها على المجلس قبل أن يبدأ مشاوراته غير الرسمية.

كما ينبغي بذل مزيد من الجهود بشأن البلدان المساهمة بقوات، التي يعتبر دورها في صون السلم والأمن الدوليين أمرا من البديهيات، وذلك بهدف إشراكها في إنشاء الولايات للقوات التي تنشرها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطوة الهامة التي اتخذها مجلس الأمن عندما اتخذ القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، مؤكدا على الحاجة إلى تحسين وتعزيز آلية التشاور مع البلدان المساهمة بقوات في شتى مراحل عمليات حفظ السلام.

وأخيرا، أود أن أكرر بعض التعليقات التي تشاطرتها مع أعضاء مجلس الأمن في ٤ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، عندما كنا نبحث القضية الفلسطينية. ولقد أعربت عن قلقي إزاء تعاظم الاتجاه نحو معارضة عقد جلسات رسمية، وإلى قصر إمكانية التكلم على أعضاء المجلس، وإلى توصية المتكلمين باستعمال لهجة معينة. ولقد أشرت إلى أن جميع الدول الأعضاء لها حق مطلق يسمح لها بأن تطلب عقد جلسة علنية وأن تتكلم أثناء مناقشات المجلس إذا رغبت في ذلك. وقد رأيت أن الحد من الحق في التكلم وتفضيل المشاورات السرية على المناقشات الصريحة الشفافة المفتوحة

هو الإطار المناسب الوحيد لهذا النوع من الأفكار. ووفد بلدي يأمل أن يواصل الفريق العامل عمله خلال الدورة القادمة على أساس من الشفافية، حتى يصوغ، في مناخ هادئ وسياق لا يتسم بالمواجهة على الإطلاق برنامجا للإصلاح الشامل لمجلس الأمن في جميع جوانبه يكون مقبولا لكل الدول الأعضاء.

ومرة أخرى هذا العام، أظهرت المناقشات في إطار الفريق العامل أنه وإن كانت هناك مجالات التقاء بشأن بعض الجوانب غير الهامة للإصلاح - مثل وسائل العمل - لا تزال هناك خلافات جادة متبقية تتعلق بحق النقض وزيادة عدد أعضاء المجلس وتشكيله وحجمه.

ومن هذا المنظور، بالرغم من تعقد المسائل المتنازع عليها. هناك اتفاق عريض آخذ في الظهور بشأن عدة نقاط أساسية، وقبل كل شيء، بشأن ضرورة ضمان شفافية أكبر في عمل المجلس. وفي الحقيقة، إن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء ترى أنه ينبغي للمجلس أن يكون أكثر ديمقراطية في الطريقة التي يعمل بها، وأكثر تمثيلا في تشكيله، وأكثر شفافية في أساليب عمله، وأكثر قدرة على تقديم الحساب عن عمله، وأكثر كفاية في أنشطته. وترى الدول الأعضاء أيضا أنه ينبغي للمجلس أن يحظى بتأييد وثقة الدول الأعضاء.

وفي هذا الخصوص، التحسينات في أداء المجلس ووسائل عمله هي استجابة للحاجة إلى الفعالية والشفافية. وفي هذا السياق، فإن جهود مجلس الأمن - وهي جهود أبرزها الاعتماد الأخير لتدابير عديدة - ينبغي مواصلة تعزيزها. ونحن نلاحظ بارتياح أن المجلس أدخل في ممارسته تدابير إيجابية تستهدف بشكل خاص تحسين علاقاته بالجمعية العامة وزيادة عدد المناقشات العامة بشأن المسائل الراهنة. ومع أن التغييرات لا تزال في مرحلة تجريبية، فإن هذه المبادرات، التي ألهمتها المناقشات التي جرت في الفريق العامل، ساعدت المجلس على إحراز بعض التقدم نحو تحقيق الهدف النهائي هو: ضمان أن يكون مجلس الأمن هيئة شفافة، وديمقراطية، وذات مصداقية.

فلكل هذه الأسباب، تؤيد الغالبية العظمى من الدول الأعضاء الرأي القائل إن حق النقض في المجلس هو أمر مخالف لإيقاع العصر وتميزي ومخالف للديمقراطية، وبالتالي فقد أكدت هذه الغالبية الحاجة إلى تقييد هذه الميزة تقييدا تدريجيا بحيث ينحصر استخدامها أولا في المسائل المتصلة بالفصل السابع من الميثاق، ثم تزال تماما، لكي يتسنى في المجلس اتخاذ القرارات بطريقة أكثر ديمقراطية. وبينما نود أن نكون واقعيين ونسلم بصعوبة المهمة، نأمل أن يقر الأعضاء الدائمون بما ينبغي عمله وأن يكونوا أكثر انفتاحا وأقل تصلبا من الناحية الفكرية في تناولهم لهذه المشكلة.

وفيما يختص بزيادة عدد أعضاء المجلس، وهو الأمر الذي يثير الجدل بنفس القدر، هناك أغلبية كبيرة أعلنت بوضوح أن ثمة حاجة إلى معالجة حالة الاختلال القائمة وانعدام التمثيل في هيكل المجلس بضمن تمثيل جغرافي أكثر توازنا وإنصافا وتعزيز اشتراك البلدان النامية. والمجلس لا يعكس التغييرات السياسية التي حدثت على الصعيد الدولي طوال العقود الماضية، كما أنه لم يعد يمثل العالمية والتعددية اللتين تنسم بهما ولاياته. وانعدام التمثيل هذا يؤدي إلى نقص في شرعية المجلس ومصادقيته؛ ومن ثم يؤدي إلى الحاجة إلى استعراض تكوينه وحجمه.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن أية صيغة تستبعد مصالح البلدان النامية سوف تؤدي إلى أثر معاكس وستكون غير مقبولة بالتأكيد. ويكرر وفدي الإعراب عن تأييده للمقترحات المحددة التي قدمتها حركة عدم الانحياز، ولا سيما المقترحات المتصلة بإحداث زيادة في عدد أعضاء المجلس، وهي مقترحات نأمل أن تدرس وأن تلقى كل ما تستحقه من بحث. وفي هذا السياق، تقترح حركة عدم الانحياز، في الوقت الذي تعترف فيه بصعوبة تحقيق اتفاق بشأن فئة الأعضاء الدائمين، وتهتم بالدعوة إلى إصلاح عاجل للمجلس، أن يكون توسيع المجلس قاصرا في الوقت الحالي على فئة الأعضاء غير الدائمين. ولكي تظل الأمم المتحدة منسجمة مع العالم المتغير بسرعة، ينبغي أن يتصل

أمر غير ديمقراطي ويخالف المبادئ التي قامت عليها المنظمة نفسها.

وبالمثل، أود أن أسترعي انتباه الدول الأعضاء إلى اتجاه مثير للقلق يدفع المجلس إلى الخروج عن المسار الطبيعي؛ فمنذ بعض الوقت يتناول المجلس بصورة واضحة أمورا لا تدخل في نطاق مسؤوليته، بل في نطاق مسؤولية هيئات تابعة للجمعية العامة أو للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. والحقيقة أن مجلس الأمن، المكلف بحفظ السلام والأمن الدولي، ويشد الطلب عليه كي ينظر في صراعات خطيرة تهمز العالم هزا، يتحول بمحض اختياره إلى لجنة بسيطة من لجان الجمعية العامة، بل وإلى هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك يبدو لنا أن من الضروري أن ندق على وجه السرعة ناقوس الخطر لكي يؤدي المجلس الولايات التي أناطها به الميثاق ولكي يترك للأجهزة المختصة، التي يمكنه أن يتعاون وأن يتفاعل معها، أن تعالج الأمور التي تدخل في نطاق اختصاصها هي والتي هي مؤهلة ومجهزة لمعالجتها أفضل من غيرها.

وأنقل الآن إلى مسألة حق النقض، التي يرى وفدي أنها ترتبط ارتباطا عضويا بمسألة التوسع في عضوية المجلس. فالمسألة لا تزال جوهر مشكلة إصلاح مجلس الأمن وهي تعد بوضوح إحدى أعقد المسائل التي تعين علينا علاجها في إطار إعادة تشكيل المجلس، وأكثرها إثارة للجدل. إن الاحتفاظ بحق النقض قد جعل مجلس الأمن، صاحب القرارات ذات النطاق العالمي والآثار العالمية، بمثابة أداة سياسية في أيدي الأعضاء الدائمين. وعلى الرغم من أن الممارسة الرسمية لحق النقض قد تناقصت منذ نهاية الحرب الباردة، فإن بلدانا معينة كانت تلمح إلى مجرد التهديد باللجوء إليه وذلك تأييدا لمصالحها، مما يلحق الضرر بمسالة صون السلم والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، فإن حق النقض، الذي يعطي الأعضاء الدائمين دورا مهيما ينفردون به دون الآخرين، يمثل إنكارا لمبادئ الديمقراطية والمساواة بين الدول في السيادة، واللجوء إليه يمنع المجلس، مثلما أظهرت حالات كثيرة في الماضي، من الاستجابة لرغبات المجتمع الدولي.

لا يجب أن يثبط همتنا في السعي إلى خطوط تمهيدية للحل. وثمة حاجة إلى تقدم ملموس في عملية إصلاح المجلس ولكننا نرى أن عملية إعادة هيكلة المجلس لا ينبغي بحال من الأحوال أن تخضع لموعد زمني أو أن يدفع بها صوب قرار جزئي يتخذ على عجل، مما يمكن أن يعرض للخطر فرصة تحقيق إصلاح حقيقي، أو قد يلقي ظلالاً من الشك على هذه العملية البالغة الحساسية التي تستهدف في نهاية المطاف تحقيق المطامح التي تشارك فيها جميع الدول الأعضاء في المنظمة. لذلك نرى أنه من الضروري أن تراعى على نحو جدي في هذه المناقشة التاريخية مصالح جميع الدول والمناطق. وفي جميع الأحوال، يجب أن تعالج هذه المسألة الحيوية لإصلاح مجلس الأمن بالاحترام الكامل لأحكام المادة ١٠٨ من الميثاق.

في الختام، أود أنؤكد مرة أخرى الأهمية التي يوليها وفد بلادي لأهداف الإصلاح الحقيقي الشامل البعيد الأثر لمجلس الأمن، وأن أكرر الإعراب عن إرادتنا ورغبتنا في التعاون مع المجلس حتى يصبح عمل الفريق العامل في دورته القادمة بناءً ومثمراً بقدر الإمكان.

السيد شوماخر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يزداد

الأمر صعوبة في أن يصبح المرء خلافاً فيما يتعلق بمبادرات إصلاح مجلس الأمن، لأن الكثير قد قيل بالفعل في هذا الصدد. وإذا استعنت بالصورة التي رسمتها مثلة سنغافورة بشأن الأفيال الراغبة في الجماع والتي تطفأ العشب حولها، فإننا نسعى منذ حوالي ثمان سنوات بيد أننا لم ندمر العشب حتى الآن، لقد حركنا الغبار فقط.

ولا يكاد ينكر أحد أنه من الضروري أن يواكب مجلس الأمن الظروف السياسية الراهنة، أو أن ثمة حاجة إلى الإصلاح. لقد كان هذا الموضوع أحد العناصر البارزة في بيانات رؤساء الدول والحكومات في قمة الألفية. ولا يمكننا الاكتفاء بأن نشيح برؤوسنا ونواصل العمل كالمعتاد. فقد تغير العالم، وتغيرت طبيعة الصراعات ولكن مجلس الأمن ظل من ناحية المبدأ على ما هو عليه منذ ١٩٤٥ وخفض

إصلاح المجلس بالمسائل التي يمكن التوصل إلى إيجاد مجال اهتمام مشترك بشأنها بأقصى قدر من السهولة.

وأود أن أشدد في هذه المرحلة على أن أي زيادة في عدد أعضاء المجلس ينبغي أن تؤدي إلى زيادة تمثيل أفريقيا، وهي المنطقة التي تضم أكبر عدد من الدول الأعضاء وليس لديها أي ممثل دائم في المجلس. وهذه الحاجة تؤكد الحقيقة القائلة إن معظم المشكلات التي يعالجها المجلس الآن تتصل بالبلدان النامية بصفة عامة، وبالبلدان الأفريقية بصفة خاصة. وموقف أفريقيا من إصلاح المجلس قد صاغه رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في عام ١٩٩٧ في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في هرايري، حيث طلبوا رسمياً زيادة عدد أعضاء المجلس بإضافة ١١ مقعداً، وتخصيص مقعدين دائمين على أساس تناوبي تمثيلي، بحيث تمنح لشاغلي المقعدين نفس الميزات الممنوحة للأعضاء الدائمين الآخرين، على أن يخصص مقعدان غير دائمين تتقاسمهما الدول الأفريقية، وفقاً للمعايير والأساليب التي يتفق عليها الأفارقة أنفسهم. وبنفس الروح، يرى وفدي أن من شأن المجلس المصلح الذي يتألف من ٢٦ عضواً على الأقل، أن يكون أكثر تمثيلاً، وقادراً على العمل بالكفاءة المرغوبة.

إن إصلاح مجلس الأمن من أهم الجوانب في تعزيز وتنشيط الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها وحتى يكون الإصلاح شاملاً حقاً فإنه يتطلب في جملة أمور تجديد الأجهزة المختلفة في المنظمة وضمان وجود توازن أفضل في السلطات والمسؤوليات بين أجهزتها وفقاً لولاياتها وخاصة فيما بين مجلس الأمن والجمعية العامة، التي تتمتع بولاية أوسع كثيراً من أي هيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة. وقد أكد ذلك بحق، رؤساء الدول والحكومات في إعلان الألفية.

لقد انقضت سنوات طويلة منذ إنشاء الفريق العامل ونلاحظ أنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق نهائي بشأن أي مسألة من المسائل الحساسة التي تواجه منظمتنا، على الرغم من الجهود التي بذلت لتحقيق هذا الهدف. إن الإحباط الذي نشعر به إزاء هذا التباطؤ في عملية الإصلاح

الدوام على أساس القاسم المشترك الأدنى والأبطأ".
(A/55/PV.10، الصفحة ٢)

يعرف جميع الأعضاء ما حدث في الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن، في هذا العام. إن مشروع الملاحظات العامة الذي قدمه نائب الرئيس فشل في الفريق العامل على الرغم من مضمونه الممتاز والتأييد الواسع الذي حصل عليه من جانب البلدان التي تسعى إلى الإصلاح. وكان من الممكن - وأود هنا مرة أخرى أن أكرر كلمات زميلي من أستراليا بأن هذه الأقلية تشكل عددا صغيرا غير ممثل للدول الأعضاء - أن تمنع أقلية من الدول الأعضاء الفريق العامل من التوصل إلى اتفاق بشأن هذا الموضوع. والنتيجة الإيجابية الوحيدة لهذا التطور الذي يبعث على الأسى هو أن النسخة الأصلية من مشروع نائب الرئيس أصبحت مرفقا للتقرير وهذا يعطي لنا صورة سليمة لوجهات نظر المكتب وتقييمه. وأود أو أوصي بأن ينظر الجميع نظرة دقيقة إلى هذه الورقة الممتازة ليعرف أين نقف وإلى أين يمكننا أن نذهب من هنا.

وآمل مخلصا، أنكم سيدي الرئيس، وأعضاء مكتب الفريق العامل ستضطلعون بدور رائد في مناقشة الإصلاح. وقد ننظر أيضا في مسألة تضافر جهودنا مع الأمين العام الذي يقودنا دائما إلى آفاق جديدة. ومرة أخرى تؤكد قمة الأقلية والمناقشة العامة أن هناك أساسا عريضا لمسألة الإصلاح، فحتى العناصر المحددة، مثل توسيع فتي العضوية والحاجة إلى إصلاح حق النقض، ذكرت من جانب عدد كبير من الدول الأعضاء. ويجب أن نحول هذه الالتزامات الشفوية إلى أفعال.

مرة أخرى نحن لا نفتقر إلى المضمون ولا إلى الكلمات. ولكننا نفتقر إلى العمل ونحتاج إلحاح إلى المبادرة.

السيد بيل شينكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية):
إن مشاركة أوكرانيا شأنها مشاركة كثير من الوفود الأخرى، في هذه المناقشة وما يتبعها من النظر في هذا البند

الأعضاء الدائمون أعباءهم المالية تدريجيا كما أوضح السفير ساتو من اليابان على نحو يثير الإعجاب.

ما الذي نحتاج إليه؟ إننا نحتاج إلى مجلس أكثر تمثيلا. وبالتالي ينبغي أن يكون التوسيع في فتي العضوية، مع مراعاة المصالح المشروعة للعالم النامي. وبصراحة فإن بلدي ألمانيا لا تسعى ولم تسع أبدا إلى إجراء إصلاح سريع. إننا نحتاج إلى مجلس أكثر مساءلة ومن ثم نحتاج إلى عملية استعراض. ونحتاج إلى إصلاح حق النقض حتى نجعل المجلس أكثر ديمقراطية، وقد قدمت ألمانيا اقتراحا أراه واقعا لمعالجة هذا التحدي. إننا نحتاج إلى إصلاح في طرائق عمل المجلس حتى نجعله أكثر شفافية.

والسؤال هو: كيف ننطلق من هنا؟ إننا في الواقع - كما قال زميلي من فييت نام - في منعطف حاسم. قد يدفع البعض بأن مناقشة المسائل الإجرائية مضيعة للوقت وأنه ينبغي بدلا من ذلك مناقشة الجوهر. وأنا أختلف مع ذلك. إننا نناقش المضمون منذ سبع سنوات وأخشى أن تتكرر هذه المناقشات للعام الثامن في نطاق الفريق العامل المفتوح باب العضوية. إننا لا نفتقر إلى المضمون فهناك مقترحات مقدمة، ولكننا نفتقر إلى الإجراء. إننا لا نفتقر إلى الكلمات ولكن إلى الأعمال. ولا يمكنني إلا أن أتفق مع زميلي من أستراليا في أن ديناميات التفاوض في الفريق العامل تنتحل لنفسها حياة خاصة الأمر الذي يضر بالتقدم الموضوعي.

وفي هذا السياق، أود مرة أخرى، كما فعلت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر بمناسبة مناقشة البند ١١ من جدول الأعمال "تقرير مجلس الأمن"، أن أقتبس ما قاله الأمين العام في بيانه أمام الجمعية العامة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠:

"إن توافق الآراء مرغوب فيه للغاية، ولكنه يجب ألا يكون رهينة الإجماع التام على كل فقرة فرعية بين الدول الأعضاء الـ ١٨٩. والأقلية، وغالبا ما تكون أقلية ضئيلة، يجب ألا تحتبس موافقتها دون سبب معقول. ولم يعد في وسعنا أن نعمل على

الكامل لسيادتها وسلامتها الإقليمية. ومن الضرورات المطلقة أن يحتفظ مجلس الأمن في القرن الحادي والعشرين بسلطته ويعزز شرعيته وفعاليته. ويتوقف تحقيق هذا الهدف، بقدر كبير، على نتائج الجهود التي تبذل لبلوغ التحول الشامل للمجلس.

وأغتنم فرصة مناقشة اليوم لأكرر تأكيد العناصر الأساسية لموقف أوكرانيا من هذه المسألة. فينبغي في المقام الأول أن يقوم الإصلاح على الامتثال الصارم لقواعد الميثاق ومبادئه. والتوزيع الجغرافي العادل لمقاعد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن هو المبدأ الذي توليه أوكرانيا أهمية خاصة. ولا يسع أوكرانيا أن توافق على أي اقتراح للإصلاح الشامل لا تراعى فيه مصالح مجموعة دول أوروبا الشرقية. ويوفر نقص التمثيل الواضح لأوروبا الشرقية في مجلس الأمن حججا مقنعة لصالح مطالبتها بتخصيص مقعد إضافي غير دائم لها في المجلس الموسع.

أما عن فكرة إنشاء مقاعد دائمة جديدة في المجلس فنحن نظل على رأينا بأن البلدان القادرة والراغبة في تحمل مسؤوليات أكبر - بما في ذلك المسؤوليات المالية - في صون السلم والأمن الدوليين، والتي تتمتع بالسلطة والدعم الدوليين اللازمين على الصعيدين الإقليمي والعالمي لها أن تحصل على ذلك المركز.

وأما تقرير حق النقض فهو قضية هامة أخرى، لها علاقة مباشرة بفعالية مجلس الأمن. وتؤمن أوكرانيا إيمانا راسخا أن حق النقض، في ظل الواقع السياسي الراهن، أصبح مسألة بالية تماما. ولئن كانت هذه الأداة غير الديمقراطية ظلت تطبق طوال السنوات الأخيرة من قبل الأعضاء الدائمين بمعدل أقل مما مضى، فخيرتنا مؤخرا، ومنها خبرتنا بوصفنا عضوا في مجلس الأمن، تقدم لنا أمثلة كافية على أن مجرد وجود حق الفيتو حال بين المجلس وممارسة مسؤولياته بمقتضى الميثاق. فإن كنا لا نرغب في تكرار حدوث هذا في المستقبل فلا بد من اتخاذ إجراء حاسم للتوصل إلى حل لهذه القضية يكون مقبولا بصفة عامة.

سوف تتأثر لا محالة بمشاعر متضاربة من التشجيع وخيبة الأمل.

فمن ناحية، أصبح الاهتمام الذي لا ينقطع بهذا البند دليلا واضحا على التفهم الواسع النطاق بين الدول الأعضاء للحاجة الماسة إلى إصلاح مجلس الأمن - أي جعل هيكله وطرائق عمله تتمشى مع واقع ومتطلبات عالم اليوم. ومن ناحية أخرى فرغم المناقشات الممتدة لهذه القضية في الجمعية العامة وفي إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية لا نجد أنفسنا أقرب للآن إلى التوصل إلى أي نتائج جوهرية في هذا الموضوع.

لقد ظلت الجوانب المختلفة للإصلاح تناقش بالتفصيل على مدى سبعة أعوام متعاقبة، في إطار الفريق العامل. وقدمت طائفة كبيرة من المقترحات والأفكار من الدول الأعضاء ومشاركين آخرين في العملية. كما اتسمت مناقشات الفريق العامل خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة بطابع موضوعي وتميزت بمناخ جاد وبناء. بيد أن الفريق العامل بدا من جديد وكأنه ليس في وضع يتيح له التقدم إلى الجمعية العامة بأي توصيات متفق عليها بشأن جوهر المسألة، اللهم إلا أن يواصل الفريق العمل خلال الدورة التالية.

وبهذا البطء في إصلاح مجلس الأمن ثمة خطر فعلي من أن تصبح هذه القضية قضية ما يسمى بالبند الممتدة على جدول أعمال الجمعية العامة. وهذا أمر لا تقبله أوكرانيا، وآمل أن لا تقبله أغلبية الدول الأعضاء الأخرى. والقائمة الكبيرة من المتكلمين في هذا البند دليل واضح على ذلك.

إن مجلس الأمن بصفته الهيئة المعهود إليها بالمسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين، يمثل العنصر المحوري في نظام الأمن الجماعي الذي أرساه ميثاق الأمم المتحدة. ويقتزن مجلس الأمن في ذهن أغلبية الدول الأعضاء، ومنها أوكرانيا، بإعمال حقوقها المشروعة في العيش في سلام ورخاء، متحررة من أي صورة من صور القسر، مع الاحترام

دورها الثانية والخمسين في اليوم الذي اعتمد فيه تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية، حيث قال:

”إذا كانت الحاجة إلى استكشاف شيء بعد خمس سنوات من المناقشات المكثفة لا تزال قائمة، فرما يكون استكشاف قدرتنا على أن نرى ما يتجاوز مصالحنا القومية، واستعدادنا لقياس هذا الإصلاح إزاء الحتميات التاريخية لعالم اليوم.“
(A/52/PV.91، الصفحة ٧)

السيد رودريغيز باريللا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): لا شك في أن إصلاح مجلس الأمن هو أدق مهمة تتعلق بالإصلاح الشامل للأمم المتحدة، ويرجح أن تكون لنتائجه أكبر الآثار على المدى الطويل على مستقبل المنظمة.

فمجلس الأمن ليس ديمقراطيا ولا عادلا ولا تمثيلا. وهو ليس ولا يمكن أن يكون فعالا في ظل تشكيله الحالي وطرائق عمله. ومن غير الممكن تجاهل هذا الواقع، حتى من أكثر الناس تفاؤلا. فكل أزمة دولية تذكرنا بضعف المجلس وممارساته. ولأضرب مثلا واحدا، فكلنا نرى كيف أن مجلس الأمن في الأزمة الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقف مشلولا تماما بسبب معارضة أحد أعضائه الدائمين لاتخاذ قرار.

ولنترك التلاعب بالألفاظ: فمجلس الأمن ليس فعالا اليوم إلا في الحفاظ على مصالح الأعضاء الدائمين.

ولقد تضاعف عدد الدول الأعضاء في المنظمة أربعة أضعاف تقريبا منذ عام ١٩٤٥. ومع هذا فقد انقضى أكثر من ٣٥ عاما على زيادة عدد أعضاء المجلس من ١١ عضوا إلى العدد الحالي وهو ١٥ عضوا، رغم انضمام أكثر من ٧٦ عضوا جديدا إلى الأمم المتحدة منذ تلك الزيادة الأخيرة.

ولا يمكن لمجلس أمن يضم أقل من ٢٦ عضوا أن يصحح أوجه الخلل القائمة. ولذا ينبغي إضافة ١١ مقعدا جديدا على الأقل إلى المجلس. وسيسمح ذلك بأن يشكل أعضاء مجلس الأمن ما لا يقل عن ١٣ في المائة من مجموع

ولقد تحقق قدر كبير من التقدم في سبيل تحسين طرائق عمل مجلس الأمن وزيادة الشفافية في أنشطته. وسوف تواصل أوكرانيا تشجيع المجلس على السير قدما صوب بدء مرحلة جديدة في علاقته بالدول الأعضاء التي يتخذ قراراته باسمها في مجال السلم والأمن. وينبغي أن تعطى للدول غير الأعضاء في مجلس الأمن، فهي أولا وأخيرا الأطراف في هذا النزاع وهي البلدان المسهمة الرئيسية بالقوات، فرصا أكبر للتأثير في قرارات المجلس.

وأختتم إسهامي في هذه المناقشة بالتأكيد على أن قادة الدول الأعضاء شددوا مرتين في السنوات الخمس الأخيرة على ضرورة إصلاح مجلس الأمن. فمنذ فترة لا تقل عن سنوات خمس، وفي الإعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة أعربوا عن موقفهم بأبعد الأساليب عن الغموض، حين شددوا على أنه ينبغي

”زيادة عضوية مجلس الأمن ومراجعة أساليب عمله مراجعة مستمرة على نحو يؤدي إلى زيادة تدعيم قدرته وفعالته ويعزز طابعه التمثيلي ويرفع مستوى كفاءته في العمل، وكذا شفافية أعماله“ (القرار ٦/٥٠، إعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، الفقرة ١٤)، وقرر قادتنا مؤخرا في إعلان الألفية ”تكثيف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه“. (القرار ٢/٥٥، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الفقرة ٣٠)

ويرى وفدي أن هذه توجيهات ملزمة إلى الجمعية العامة وفريقها العامل المعني، وهي توجيهات ملزمة أيضا لرئيس الجمعية، الذي يمكنه أن يعتمد على الدعم والتفهم الكاملين من وفدي فيما يبذله من جهد لتحريك هذه العملية قدما. ولكي أشاطركم وأعضاء الجمعية العامة بعض الاستنتاجات الهامة على أساس خبرات أوكرانيا المباشرة فيما يتعلق بهذه المسألة، أختتم باستنتاج واحد من الملاحظات التي أبدتها السيد هنادي يودوفنكو، رئيس الجمعية العامة في

إعمالاً للفصل السابع من الميثاق؛ ليس من خلال إعلانات النوايا الأحادية الجانب، كما اقترح البعض، بل من خلال تعديل الميثاق لتحقيق هذا الغرض.

وضرورة زيادة الشفافية في عمل المجلس مسألة ملحة. ففي عالم متزايد التكافل، للقرارات التي يتخذها هذا الجهاز آثار متزايدة مباشرة وغير مباشرة على كل الدول الأعضاء.

ونحن نرحب بزيادة عدد المناقشات العلنية لمجلس الأمن، وعقد المزيد من الاجتماعات السرية بمشاركة الدول الأعضاء في هذه الهيئة، رغم أن ما يطلق عليه المشاورات غير الرسمية ما زالت تمثل القاعدة وليس الاستثناء في عمل المجلس.

والأهم من ذلك أيضاً، أن من بين الأمور التي تم التوصل إلى اتفاق أولي بشأنها في الفريق العامل المفتوح باب العضوية، النص على أن تكون اجتماعات مجلس الأمن كقاعدة عامة علنية تماماً ومفتوحة لمشاركة كل الدول الأعضاء. وينبغي ألا تعقد مشاورات غير رسمية عامة لهذا الجهاز إلا في الحالات التي يتفق فيها مجلس الأمن على أنها ظروف استثنائية.

بيد أنه ينبغي ألا يكون الهدف الأساسي مجرد زيادة عدد الاجتماعات المفتوحة، بل تحويل هذه الاجتماعات بدلاً من ذلك إلى فرصة حقيقية للدول غير الأعضاء وللمساهمة بشكل مفيد. فما أكثر ما نشاهد مناقشات مفتوحة في المجلس لا أثر لها على المدى الطويل على القرارات أو البيانات الرئاسية المعتمدة بسبب موافقة أعضاء المجلس المسبقة على نصوصها في جلسات مغلقة.

وصحيح أنه بعد سبع سنوات من إنشاء الفريق العامل إعمالاً لقرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨، وبعد أكثر من عشرين سنة من إدراج بند إصلاح مجلس الأمن في جدول أعمال الجمعية العامة، دخلت مناقشة عدة جوانب من الإصلاح في حلقة مفرغة من الصعوبة البالغة الخروج منها.

أعضاء الأمم المتحدة رغم أن هذا العدد سيظل أقل منه في هيئات مماثلة في منظمات دولية أخرى.

ومما هو أهم من ذلك أن ثلثي الدول الأعضاء الـ ١٨٩ هي من البلدان النامية الناقصة التمثيل تماماً. ولذلك، ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي من توسيع المجلس تصحيح التمثيل المنقوص غير المقبول للدول النامية.

ويجب توسيع كلتي فئتي أعضاء مجلس الأمن - الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. وبمجرد توسيع فئة الأعضاء الدائمين ينبغي أن يحصل على العضوية ما لا يقل عن بلدين من أفريقيا، وبلدين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبلدين ناميين من آسيا. وينبغي أن يكون للمقاعد الجديدة التي ينشئها المجلس نتيجة لتوسيعه نفس الحقوق والامتيازات التي للمقاعد الحالية تماماً مع عدم إرساء معايير تمييزية.

وحق النقض يحتل مكاناً مركزياً في إصلاح المجلس. ويجب أن تحتفي مفارقة امتياز حق النقض غير الديمقراطي وأن تضع حداً للمعايير المزدوجة. وينبغي أن يستعيد المجلس مصداقيته وأن يفني بالتزامه بالعمل نيابة عن كل الدول الأعضاء. ففي الوقت الحالي، يمكن لمعارضة عضو دائم واحد أن تحول دون تحقيق إرادة الدول الأعضاء الـ ١٨٨ الأخرى.

والسبب الأساسي وراء عدم إصلاح المجلس الذي يحدد أيضاً الديناميكية الحالية لهذا الجهاز، هو وجود حق النقض ذاته واستخدامه بشكل عشوائي. ولا يمكننا أن نحرز كثيراً من التقدم بينما يواصل الأعضاء الدائمون معارضتهم الثابتة لأي تقييد لممارسة امتياز حق النقض الخاص بهم.

ولا يمكن أن يحتج أحد بجديّة بأن استخدام حق النقض ما يقرب من ٢٩٠ مرة كان لصالح المجتمع الدولي وإعمالاً للمادة ٢٤ من الميثاق، مع استبعاد المرات التي لا حصر لها التي استخدم فيها ما يسمى بحق النقض الصامت في مشاورات المجلس غير الرسمية وحدد استخدامه اتجاهها.

وإلى حين تحقيق هدفنا النهائي أي إلغاء حق النقض، ينبغي أن نقصره كخطوة أولى، على الإجراءات التي تتخذ

ويقال إن المؤسسات التي لا تتطور لتتكيف مع المتطلبات والحقائق، ينتهي بها الأمر، شأنها شأن كل المخلوقات البشرية، إلى فقد فعاليتها ومصادقيتها بل طابعها التمثيلي. وذلك ينطبق أيضا على مجلس الأمن الذي ما زال يعكس اليوم العلاقات بين القوى التي كانت قائمة لدى إنشائه.

ومنذ أن قررت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ في القرار ٢٦/٤٨ أن تنشئ الفريق العامل المعني بإعادة تشكيل مجلس الأمن، بذلت كل الوفود الحاضرة طاقة كبيرة للتفكير في هذا الموضوع وتحلت بصبر كثير في البحث عن نقاط الاتفاق في محاولة لتحقيق النجاح أخيرا في إصلاح هذا الجهاز المركزي لمنظومة الأمم المتحدة كما يرغب العديدون.

وقد مكن عملنا كل الدول الأعضاء الكبيرة منها والصغيرة من الكشف عن مواقفها وتعزيزها سواء من حيث شكل ونطاق توسيع المجلس أو سبل عمله أو عملية صنع القرار.

وعمق ونوعية التحليلات والمقترحات رائعان، كما جعلنا من الممكن تحقيق تقدم هائل في ثلاثة مسائل.

وكان أول تقدم كبير هو اعتماد القرار ٣٠/٥٣ بالإجماع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الأمر الذي سوى مسألة هامة متعلقة بالأغلبية المطلوبة لاتخاذ قرار بشأن إصلاح مجلس الأمن. وذلك القرار واضح في الاستجابة لمخاوف بعض الدول الأعضاء التي لها مبرراتها الجيدة والتي تخشى احتمال اعتماد إصلاح لا يحترم مفهوم الاتفاق العام.

وكان التقدم الكبير التالي في المبادئ التوجيهية الواضحة التي ظهرت أثناء مناقشاتنا بشأن الهيكل القادم لمجلس الأمن بعد إصلاحه، وعلى وجه الخصوص حقيقة أن تركيبة ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الزيادة في عدد أعضاء المنظمة والتغيرات التي طرأت عليها منذ عام ١٩٤٥. وفي هذا الصدد، ينبغي ملاحظة أن الأغلبية الكبرى من الوفود أكدت على الحاجة إلى زيادة عدد كل من المقاعد الدائمة

ولكن لا يمكن لوم بنية الفريق العامل على ذلك، كما لا يمكن استخدام عدم إحراز تقدم كذريعة لإضعاف هذا الفريق. ولن تؤيد كوبا إنشاء آليات تفاوضية موازية تتسم بشفافية منخفضة أو مناقشة انتقائية لمسائل معينة تتعلق بالإصلاح ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى دول معينة.

وينبغي أن يواصل الفريق العامل دراسة المسائل المدرجة في المجموعتين الأولى والثانية بشكل متوازن من حيث الوقت والاهتمام بوصفها أجزاء مركبة من كل واحد.

أود أن أختتم بياني بشكر السيد ثيو - بن غورياب، وزير شؤون خارجية ناميبيا، وكذلك السفير دي سارام، ممثل سري لانكا، والسفير والغرين، ممثل السويد، على الطريقة الممتازة التي وجهوا بها أعمال الفريق العامل هذا العام.

ونأمل أن تتمكن العام القادم من تنفيذ الولاية التي وافق عليها رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر قمة الألفية مع تكثيف جهودنا لتحقيق إصلاح كامل وحقيقي لمجلس الأمن في جميع جوانبه.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): تنظر الجمعية العامة هذا العام، مثلما فعلت في السنوات السبع الماضية، في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن.

أولا، سيدي الرئيس، أود أن أهنئ سلفكم سعادة السيد ثيو - بن غورياب، وزير شؤون خارجية ناميبيا، وكذلك نائبي الرئيس، سفير السويد وسفير سري لانكا لما بذلوه من جهود شخصية طيلة الدورة الماضية بهدف تحقيق تقدم في عمل الفريق العامل.

والتقرير المعروض علينا اليوم يعكس نتائج ما بذلوه من جهود شخصية وكذلك مساهماتنا الفردية والجماعية على مر الاثني عشر شهرا الماضية لكفالة إحراز تقدم في إصلاح مجلس الأمن.

سواء كانت سارية المفعول حاليا أو بعد إجراء أية تحسينات عليها في المستقبل.

وأود أن أكون واضحا بشأن آلية التناوب، حتى أضع نهاية لشائعات معينة تزعم وجود خلافات بين الأفارقة حول هذا المفهوم. لا توجد خلافات، ففي إعلان مؤتمر قمة هراري عام ١٩٩٧، أعطي رؤساء الدول والحكومات الممثلين الدائمين الأفارقة لدى الأمم المتحدة تكليفا بدراسة فكرة وأساليب التناوب بالتفصيل، وكذلك كيفية تطبيقها على المقعدين الدائمين اللذين سيتم منحهما لأفريقيا. وعلى أساس تلك الولاية، قدمت المجموعة الأفريقية في نيويورك في تموز/يوليه ١٩٩٨ في واغادوغو إلى مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية وثيقة كان لي شرف عرضها باسم المجموعة الأفريقية. واحتوت الوثيقة على مقترحات محددة لإنشاء الآلية المذكورة، بما فيها خيار فريد لتحديد معايير اختيار المرشحين الأفارقة ومدة ولايتهم كأعضاء دائمين عن أفريقيا.

وينبغي إبراز حقيقة أن زعماء منظمة الوحدة الأفريقية المجتمعين في واغادوغو عام ١٩٩٨، وفي مدينة الجزائر عام ١٩٩٩، ومؤخرا في لومي، لم يتمكنوا رسميا من اعتماد وثيقة التناوب، وذلك لأن بعض البلدان ترى أنه ينبغي النظر في الوثيقة بصبر وبالتفصيل، على اعتبار أن السرعة البطيئة لمفاوضات فريق عمل الأمم المتحدة أظهرت أن عمله لن يستكمل بالتأكيد في القريب العاجل.

هذا هو الوضع الراهن بالنسبة للتناوب. ومرة أخرى، إنما ليست قضية خلافات حول فكرة التناوب ذاته، والذي تتوفر له الإرادة السياسية. وتعتقد أفريقيا في الوقت الحالي أن هذه الصيغة الخاصة بمقاعد دائمة متناوبة توفر ميزة مزدوجة حيث تسمح، من ناحية، بإضفاء ديمقراطية واسعة النطاق على نظام التمثيل في مجلس الأمن بينما تأخذ في الاعتبار المصالح العامة للقارة والعالم.

وسوف تستأنف اللجنة المخصصة المعنية بإصلاح مجلس الأمن في مجموعتنا، والتي أتولى رئاستها، عملها في

وغير الدائمة بغية خلق توازن واضح بين دول الشمال والجنوب وبين البلدان النامية والصناعية.

وكان آخر تقدم كبير هو التقدم الهام المحرز في مناقشاتنا حول أساليب عمل المجلس. وبقليل من حسن النية ينبغي أن تتمكن بالتأكيد من التوصل إلى اتفاق حول هذا الأمر.

ومع ذلك يتعين الإشارة إلى أنه بالرغم من مجالات التقدم الملموس والجديرة بالثناء هذه التي أحرزت، إلا أن الإصلاح التام والشامل للمجلس، أي تحويله إلى هيئة حديثة وديمقراطية وشفافة، لا يزال هدفا بعيد المنال. وتظل أسئلة عديدة، من بعض النواحي، معلقة - ولا سيما تلك المتعلقة بالتكوين المقبل للمجلس، وتوسيع فئتي الأعضاء، واستخدام سلطة حق النقض.

ولقد كان وفد بلادي دائما يعرب عن الأمل في إمكانية التوصل إلى حل وسط فعال بين مدرستي الرأي حول التكوين المقبل للمجلس - تلك التي تدعو إلى إضفاء الديمقراطية على التمثيل في المجلس، وذلك بتوسيعه إلى ٢٦ عضوا، وتلك التي تدعو إلى الكفاءة في عمل المجلس بتحديد العدد بـ ٢١ عضوا. إن مجلس أمن يضم ٢٤ أو ٢٥ عضوا سيكون بالتأكيد حلا وسطا فعالا بين المدرستين. ولكن يتعين التذكير بأن أي حل وسط، سواء كان فعالا وحلا نؤيده جميعا أم لا، ينبغي ألا يكون ضارا بمصالح قارة، أفريقيا التي أنتمي إليها.

وفيما يتعلق بالتوسيع على وجه التحديد، لا شك في أن الاختلافات لا زالت كبيرة بين من يؤيدون التوسيع في كلتي الفئتين ومن يتصورون توسيعا مقصورا على فئة العضوية غير الدائمة. وفي أثناء هذا النقاش، اقترحنا نحن الأفارقة - ومرة أخرى نُصر على - توسيع المجلس في كلتي فئتي العضوية وحصول أفريقيا على مقعدين دائمين ومقعدين غير دائمين على الأقل، يتم تخصيصها بقرار من الأفارقة أنفسهم وفقا لنظام تناوبي يقوم على معايير تناسب أفريقيا،

وكما قلت، لقد تحقق تقدم ملحوظ في هذا المجال من ناحية العدد الكبير من الجلسات الرسمية العلنية للمجلس، التي خصصت في الآونة الأخيرة لمواضيع تهم المجتمع الدولي. ولا بد لنا من أن نخطط علما بأوجه التقدم تلك. وعلاوة على ذلك، يتعين إعطاء الطابع المؤسسي لكل التدابير التي أوصت بها الوفود إذا حظيت بتوافق واسع في الآراء.

ولكي نجعل المجلس يتكيف مع عصرنا، يبدو لي أنه من الضروري أن نعتمد نظاما لإجراء استعراضات دورية تأخذ في الحسبان الطريقة التي يتطور بها العالم. وأعتقد أن تحديد المدة اللازمة لإجراء الاستعراض هي التي ما زالت تشكل معضلة. ولكن هذه المعضلة لا ينبغي أن تكون من المشاكل التي لا يمكن التغلب عليها إذا ما توفرت الإرادة السياسية.

وتتطلب عملية إصلاح مجلس الأمن أن تتخذ الدول الأعضاء نهجا مبتكرة ومسؤولة نظرا لما تعلقه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أهمية على تلك الهيئة وما تبديه من اهتمام خاص بها. دعونا نعترف بأن الفريق العامل حقق تقدما ملموسا، حتى وإن كان لم يتم بعد التوصل إلى أي توافق في الآراء حول المسائل الأساسية التي من قبيل توسيع عضوية المجلس وتكوينه في المستقبل واستخدام حق النقض.

وتوجد اليوم عناصر كافية يمكن أن تشكل الأساس لعملية الإصلاح الشامل. وسيكون من المؤسف أن يبدأ القرن الحادي والعشرون دون وجود إمكانية الإصلاح الجدي الذي يمكن أن يجعل مجلس الأمن يتكيف مع التحديات المعاصرة لصون السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، ذكرنا الأمين العام وبحق في تقريره لجمعية الألفية بأنه

”لا بد للأمم المتحدة هي الأخرى من أن تكيف نفسها وفقا لتغير العصر. وأحد المجالات البالغة الأهمية في هذا الصدد ... هو إصلاح مجلس الأمن. فالمجلس يجب أن يعمل على نحو فعال، ولكنه يجب أن يتمتع أيضا بشرعية غير مشكوك

القريب العاجل لترى كيف يمكنها تحسين الدراسة التي قدمتها، وفقا لتعليمات الاجتماع الأخير لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، الذي عقد في لومي. وعلى أية حال، نحن سعداء بالاهتمام الذي أثارته الصيغة الأفريقية المقترحة بشأن تناوب المقاعد لدى فريق العمل.

وبالنسبة لسلطة حق النقض، أود أن أقول إن هذه المسألة الحساسة والمعقدة قد نوقشت على نطاق واسع أثناء جلسات مفاوضاتنا في فريق العمل. والعنصر الثابت الذي ظهر في تلك الاجتماعات هو أن أغلبية كبرى من الدول تعتبر حق النقض حقا عتيقا وتميزيا وتؤيد على الأقل الحد من استخدامه، بهدف إلغائه بالتدريج. وبالنسبة لهذه الدول فإن الاستخدام المحدود لسلطة حق النقض سوف يجعله أكثر قبولاً من الناحية السياسية والمعنوية.

ومع ذلك، فإنه بسبب المواقف التي كثيرا ما أعربت عنها الدول الخمس دائمة العضوية - والتي مفادها أنها غير راغبة لقبول مبدأ تقليل سلطاتها في مجلس الأمن، ناهيك عن إلغائها - يتعين علينا أن نسترشد الآن بالواقعية في عملنا وتفكيرنا. وعلى ذلك، وإدراكا مني بأن مناقشة استخدام حق النقض يمكن بالتأكيد أن تعرقل عملية إصلاح المجلس، فقد اقترحت في نيسان/أبريل ١٩٩٧ فكرة بدء مناقشة موضوعية حول مسألة حق النقض مع الأعضاء الدائمين، وإذا لزم الأمر إنشاء محفل جديد يقتصر على مناقشة مسألة حق النقض مع الأعضاء الخمسة الدائمين بغية الاشتراك معهم في تحديد صيغ ووضع ترتيبات ممكنة بشأن استخدام حق النقض تكون مقبولة لهم. ولا يزال الوقت ملائما للأخذ بهذا المقترح.

وخلال المناقشة، تقدم عدد من الوفود الأخرى أيضا باقتراحات وثيقة الصلة لتحسين أساليب عمل المجلس، لو نفذت فإنها ستستهدف ضمان المزيد من الشفافية والشرعية لهذا الجهاز الرئيسي الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين.

خلال السنة الماضية. وغني عن القول أن السفير دالغرين لم يعد معنا الآن، ولكنني أود أن أسجل امتنان وفد بلادي له لالتزامه الدؤوب بعمل الفريق العامل مفتوح العضوية وتصميمه هو والسفير دي سارام على مساعدتنا جميعا لتحقيق تقدم مطرد وقابل للتحقق بشأن هذه المسألة الهامة.

وللمرة الأولى، يدعو التقرير السنوي للفريق العامل مفتوح العضوية (A/54/43) الجمعية العامة لأن تنظر في مسألة إصلاح مجلس الأمن خلال دورتها الخامسة والخمسين، ويقترح بأن يأخذ الفريق العامل في الاعتبار الآراء التي سيعرب عنها هنا خلال اليومين القادمين. وفي حين أن هذه المناقشات السنوية في الجمعية العامة بشأن طائفة المسائل المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن تكون مفيدة للغاية في كل الحالات، فإن المناقشة الحالية من المحتمل أن تكون أكثر فائدة.

لقد أتاحت المناقشات السابقة فرصا لاستعراض أعمال العام السابق، ولإعادة ذكر المواقف الوطنية بشأن مضمون القضايا المطروحة وللتساؤل عما إذا كان العام المقبل سيمكننا من إحراز المزيد من التقدم في الاقتراب من الاتفاق العام المراوغ الذي يوجهنا إليه القرار ٢٦/٤٨ - أو حتى ما إذا كنا سنجد أنفسنا أقرب للتوصل إلى صيغة من شأنها أن تحظى بمستوى الدعم الذي وضعناه كحد أدنى في القرار ٣٠/٥٣.

ومن المهم أن نتذكر جميعا بوضوح أن مناقشة اليوم تأتي في أعقاب قمة الألفية حيث قرر قادة الدول أو الحكومات أن نقوم

”[ب]... تكثيف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه“ (القرار ٢/٥٥، الفقرة ٣٠)

وهذا تحد واضح يتطلب استجابة كافية من حيث الابتكار والمرونة والتصميم، وهي أمور يتعين علينا الآن أن نضيفها على عملنا. ويطلب منا أن نكثف جهودنا هنا وفي الفريق العامل مفتوح العضوية عندما يجتمع في العام المقبل. إننا

فيها. وهذان المعياران يحددان المجال الذي يتعين أن يُلتَمَس الحل في نطاقه. وإني أحث الدول الأعضاء على أن تتصدى لهذا التحدي دون إبطاء“ (A/54/2000، الفقرة ٣٣١)

وينبغي لنا، بوصفنا الدول الأعضاء، أن نتحمل المسؤولية الجسيمة المتمثلة في زيادة المشاركة في تحقيق هذا الإصلاح لمجلس الأمن بواقعية ونظرة ثاقبة وبروح التوفيق، من أجل حماية مصداقية وشرعية ذلك الجهاز الأساسي.

وفي الختام أود أنؤكد مجددا التزام البلدان الأفريقية الذي لا يتزعزع بالاشتراك في تحقيق هذا الهدف المشترك. ولا حاجة لنا لأن نذكر بأن إصلاح مجلس الأمن يتيح لنا - نحن البلدان الأفريقية - فرصة تاريخية قد تمكننا من أن نخطى بتمثيل أفضل في ذلك الجهاز الرئيسي. لذلك، ترى أفريقيا أنه لا يجب أن تفوت عليها هذه الفرصة لتحصل أخيرا على مقاعد دائمة على أساس التناوب ومقاعد غير دائمة إضافية في ذلك الجهاز التابع للأمم المتحدة والذي له ذلك القدر من الأهمية لما له من سلطة حقيقية في اتخاذ القرارات.

وهذا يبين مدى ما نبديه - نحن الأفريقيون - من استعداد لأن ندعم ونتابع حتى النهاية أية مبادرة قد يتخذها رئيس الجمعية العامة لقبول التحدي المتمثل في إصلاح مجلس الأمن - الذي يشكل الحلقة الوحيدة المفقودة في عملية الإصلاح الشامل للأمم المتحدة التي تعتبر بحق مدرسة رائعة للإصلاح يقودها بذلك كبير الأمين العام السيد كوفي عنان منذ عام ١٩٩٧.

السيد ريان (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): إسمحوا لي بأن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر لرئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين ووزير الشؤون الخارجية لناميبيا معالي السيد ثيو - بن غورياب وكذلك لنائبي رئيس الفريق العامل مفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن - السفير هانز دالغرين من السويد والسفير جون دي سارام ممثل سري لانكا - على كل ما قاموا به من عمل

سبيل المثال في عقد اجتماعات في شكل علني وفي تعزيز الشفافية.

إن موقف أيرلندا بشأن مسائل إصلاح مجلس الأمن الرئيسية، مثل الحجم، وفئات العضوية التي يراد زيادتها، وأساليب العمل والشفافية، أعيد مرارا كل عام خلال المناقشة بشأن هذا البند؛ وليست هناك حاجة إلى تكراره برمته اليوم. ولكنني أود أن أعيد تأكيد بعض المبادئ العامة الأساسية في موقفنا. الأول أننا، مع الغالبية العظمى لأعضاء الأمم المتحدة، نعتقد اعتقادا راسخا أن مجلس الأمن ينبغي أن يعكس بشكل أكبر الحقائق العالمية المعاصرة وأن يجعل بالتالي أكثر تمثيلا لأعضاء الأمم المتحدة اليوم. إننا نعيش الآن في عالم مختلف تماما، ولذلك نعتقد أن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يراعى فيه ظهور دول قوية اقتصاديا وحقائق سياسية جديدة. ويجب أن يكفل التمثيل الجغرافي الأفضل، وأن يحقق في أثناء ذلك توازنا مناسباً بين الدول الأعضاء المتقدمة نمواً والدول التي لا تزال تأخذ بأسباب النمو.

الأمر الثاني، أننا نعتقد أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يسعى إلى تعزيز فعاليته. لذلك نعتقد أن أية زيادة في عضويته ينبغي ألا تكون من الكبر بحيث تعوق فعاليته وكفائته. الثالث، انطلاقاً مما قلته تواء، هو أن أيرلندا تعتقد بقوة أنه ينبغي أن يكون هناك توسيع في فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة، على حد سواء.

والرابع، أن أيرلندا لا تؤيد إنشاء فئات عضوية جديدة. الخامس، نعتقد أن أية زيادة في عضوية المجلس يجب ألا تقضي على إمكانية انضمام الدول الصغرى والأصغر لعضوية المجلس. ومن الأساسي أن يعكس شكل المجلس في المستقبل، في هذا الشأن، الفقرة ١ من المادة ٢ من الميثاق، التي ترسي المبدأ الواضح الخاص بالمساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السادس، أن أيرلندا ترحب بالخطوات التي اتخذت فعلاً لتحديث أساليب عمل المجلس ولا تزال تؤيد بشكل كامل أن تكون إجراءات المشاورات أكثر اتساعاً وشفافية

مطالبون بتحقيق التقدم ومدعوون إلى السعي نحو الإصلاح الشامل لمجلس الأمن في جميع جوانبه. وعلى أقل تقدير، فإن رؤساء دولنا وحكوماتنا يتوقعون منا أن نقيّم بطريقة حكيمة، في مشاورات نجريها فيما بيننا، أفضل الطرق التي قد تدفع بهذا العمل إلى الأمام، مما يكفل بالتالي أن يكون لنا، عندما يعاد عقد الفريق العامل المفتوح باب العضوية في أوائل العام القادم، برنامج مركز للعمل معروض علينا وفكرة واضحة عن الكيفية التي يمكننا بها تكثيف جهودنا تحقيقاً لأفضل النتائج. وأود أنؤكد لكم، السيد الرئيس، أن أيرلندا تتناول التحدي المطروح أمامنا بروح تتسم بالالتزام والتعاون، وتتطلع إلى العمل معكم، ومع مكتب وأعضاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ومن الواضح أن من المحتمل علينا جميعاً أن نواصل ونطور الزخم الذي أوجده مؤتمر قمة الألفية لتحقيق التقدم بشأن هذا الموضوع الرئيسي.

وبصفتكم، يا سيدي الرئيس، رئيساً للفريق العامل، لا يساورني شك في أنكم تفكرون، مع سائر أعضاء المكتب، بشأن الكيفية التي قد تتبعها لدفع عملنا إلى الأمام في العام القادم. وبالإضافة إلى هذه المناقشة، ستتاح فرص ذات طابع أقل رسمية، تمكن الفريق من الاستماع إلى وجهات نظر الأعضاء، وسيسهل هذا، بطبيعة الحال، إسهاماً كبيراً في نظر المكتب نفسه في برنامج العمل مستقبلاً.

في مشروع التقرير الذي قدمه المكتب إلى الفريق العامل هذا العام، كان هناك قسم بعنوان "ملاحظات عامة"، لم يحظ، للأسف، بتوافق الآراء ولكنه، مع هذا، مرفق، وهذا مفيد للغاية، كملحق بتقرير هذا العام؛ وهو المرفق الثالث عشر. ويرى وفد بلدي، أنه يستحق القراءة من جديد، لأنه يبين بدقة باللغة، في اعتقادي، المدى الذي وصلت إليه دراسة الفريق لكل المسائل. وقد طرح زميلنا الأسترالي، السفير وينسلي، هذه النقطة من قبل ويود وفد بلدي أن يشارك ممثل ألمانيا في التأكيد عليها.

إن الملاحظات العامة، على سبيل المثال، تسجل التفاعل المتزايد بين الفريق العامل والمجلس. وتبين أيضاً التقدم الكبير الذي أحرز في مجال وسائل العمل في المجلس، على

الوقت قد حان لتنظر الدول الخمس الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن فيما إذا كان قيامها بتحريك ما من جانبها بشأن حق النقض يمكن أن يوفر قوة دفع حاسمة مجددة للمهمة التي تشاركنا فيها وهي إصلاح المجلس.

في الختام، أعتقد أن من الجدير بالذكر، ونحن نتطلع إلى عملنا في الفريق العامل في العام الجديد، أن من الحق وجود عدد كبير من أعضاء الأمم المتحدة يؤيد إحداث تغيير، وزيادة أعضاء الفئتين على حد سواء، مع إحداث تقدم مواز بشأن المسائل المدرجة في كلتي القائمتين الأولى والثانية. وربما تدفعنا هذه الأفكار، بقيادتكم، يا سيادة الرئيس، إلى النظر في أفضل الطرق لتنظيم عملنا من أجل الاستفادة من قوة الدفع الجديدة التي وفرتها قمة الألفية والعزم الواضح الذي أعرب عنه فيها زعماء العالم.

السيد كوماو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):

سيدي الرئيس، اسمحوا لي بأن أبدأ بشكر سلفكم، السيد ثيو - بن غورياب، وزير خارجية ناميبيا، الذي قادنا في هذه العملية خلال الدورة الماضية للجمعية العامة. وأعرب عن شكري أيضا لنائبي الرئيس، سفير السويد، السيد دالجرين، وسفير سري لانكا السيد دي سارام، للعمل الذي قاما به.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ قررت الدول الأعضاء بالإجماع، هنا في الجمعية العامة، استعراض عضوية مجلس الأمن وإصلاحها. وقد فعلنا ذلك لأننا أدر كنا، ضمن أمور أخرى، أن الزيادة الكبيرة في عضوية الأمم المتحدة، ولا سيما من حيث عدد الأعضاء من البلدان النامية، والتغيرات الجذرية في العلاقات الدولية، قد حتمت ضرورة إجراء تغييرات جذرية. وبعبارة أخرى، لا يمكن للأمم المتحدة أن تتظاهر بعد الآن بأن التشكيل الحالي لمجلس الأمن يعتبر ممثلاً لجميع أعضائها.

وتدرك جميع الدول الأعضاء تماماً أهمية دور مجلس الأمن والحاجة إلى إصلاحه حتى يمكنه القيام بدوره على نحو أكثر فعالية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. ونعتقد أنه قد آن

مع أعضاء الأمم المتحدة. السابع، من الثابت تماماً أن أيرلندا تؤيد استعراض عملية صنع القرارات في المجلس. ونحن نعترف بأن هذه مسألة حساسة، ولكننا نعتقد بإخلاص أننا إذا كان لنا أن نحقق شيئاً هاما فيما يتعلق بإصلاح المجلس، سيكون علينا تناول هذه المسألة آجلاً أو عاجلاً.

إن أيرلندا لا تزال تعمل دون كلل مع مجموعة من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم المتقاربة الأفكار لعرض وجهة نظر لا تزال نعتبر أنها من الممكن أن تمثل ما قد أصفه بأنه أساس واقعي ومتوازن، بينما نعترف في الوقت نفسه بالحساسية السياسية البالغة التي تحيط ببعض مسائل الإصلاح. وبينما هذه الحساسيات موجودة وستظل مؤثرة تماماً على أي سيناريو للحل، فإنها يجب ألا تعوق الدرجة العالية من الروح الجماعية، من حيث النهج ومن حيث الجوهر، القائمة بيننا فيما يتعلق بعملية الإصلاح.

ومنذ أكثر من عامين طرحنا بعض الاعتبارات بشأن المسألة التي ربما تكون أكثر المسائل حساسية: مسألة حق النقض. وقد فعلنا هذا اعترافاً بالحقيقة البسيطة التي مؤداها أن هذه المسألة لا تزال مركزية وحيوية لإصلاح المجلس. وفي المقترحات التي قدمها فريق البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم، أكدنا أن اتخاذ الخطوات لتقليص نطاق وتطبيق حق النقض ينبغي أن يكون جزءاً من نهج شامل لإصلاح مجلس الأمن. وواصلنا بتقديم بعض الاقتراحات العملية التي لم تتطلب تغييراً في الميثاق. وقبلنا أن تكون هذه أقل من أن تحقق رغبات العديد من الوفود، بما في ذلك وفد بلدي، تحقيقاً كاملاً. ومع ذلك، بدا لنا أنها توفر حلاً واقعياً ممكن التحقيق، وإن كان جزئياً، لما لا تزال تعد مشكلة سياسية حساسة إلى حد كبير.

نحن لا نزال مقتنعين بأنه إذا كانت هناك مسألة واحدة تحقق حولها اتفاق واسع جداً، فهي أنه ما لم يتحقق تفاهم بالنسبة لنطاق وتطبيق حق النقض مستقبلاً، سيكون من غير المحتمل التوصل إلى اتفاق عام بشأن مجموعة متكاملة من إجراءات الإصلاح الشاملة. وهذا يدفع بنا إلى القول بأن

ويُبقى مجلس الأمن كثيرا من الحالات التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين من إنغولا إلى أفغانستان، ومن أفريقيا الوسطى وشرق أفريقيا إلى البلقان، ومن الشرق الأوسط إلى الصحراء الغربية قيد نظره. وكثير من هذه الصراعات مستمرة منذ سنوات، ويُتوقع من مجلس الأمن باستمرار أن يعالج بشكل مطرد حالات من الصراع متزايدة التعقيد.

إن إصلاح مجلس الأمن لن يؤدي إلى تسوية هذه الصراعات على الفور. لكن المجلس، يتعين عليه، على الأقل، أن يكون رمزا لعزمنا الجماعي على التصرف بحسم لتعزيز السلم والأمن الدوليين وصونهما بالنيابة عن البشرية بأسرها. وأداة لهذا العزم الجماعي في آن معا.

ولن يحظى مجلس الأمن بالاحترام والدعم اللازمين من جميع الحكومات فحسب، وإنما من الناس الذين تشكل إجراءاته ومراعاة أهمية قصوى بالنسبة إليهم وأعني بهم: ضحايا الصراع، إلا إذا كان تمثيله معبرا وإجراءاته شفافة وقابلة للمساءلة.

وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن بما يحقق الإنصاف ينبغي أن تحسن قدرته على العمل المتسم بالمصادقية مع أوسع نطاق من الدعم من المجتمع الدولي - وكلاهما شرط جوهري لازم لتسوية الصراعات على نحو أكثر فعالية وكفاءة.

وإذا كنا نسلم بتغير الظروف التي تتطلب إصلاح مجلس الأمن، فإننا مضطرون أيضا للتسليم بتغيير تشكيل عضوية الأمم المتحدة، وبالتالي التسليم بأهمية النص الوارد في ميثاق الأمم المتحدة عن التمثيل الجغرافي العادل. وينبغي لأعضاء الأمم المتحدة ألا يسمحوا بأن يستمر المجلس في المعاناة من نقص الشرعية، والتوازن والمصادقية، والأسوأ من كل ذلك، أن يعاني من تصور أعضاء الأمم المتحدة بأن المجلس يعاني من نقص الإرادة السياسية والفشل في اتخاذ قرار عندما تدعو الضرورة.

ويجري تذكيرنا دائما بأن كثيرا من المسائل التي يتبعها المجلس قيد نظره تتعلق بالصراعات الأفريقية. ومع

الأوان لاتخاذ خطوات ملموسة نحو إصلاح مجلس الأمن، حتى ولو كان ذلك يعني أن علينا اتخاذ قرارات صعبة.

وبالنسبة للعالم النامي، تعد الحاجة للإصلاح جوهرية بصفة خاصة، نظرا لأن كثيرا من الصراعات التي تهدد السلم والاستقرار الدوليين، إن لم يكن معظمها، تحدث بين الدول النامية أو داخلها، ونظرا للصلة الواضحة التي لا لبس فيها بين الصراعات المزمنة والفقر المزمن.

وبعد سبع سنوات من المداولات، لم نحقق حتى الآن هدفنا وهو إصلاح مجلس الأمن. ولا حاجة بنا إلى القول، إن هذا الوضع يثير عدة اعتبارات هامة.

إن كثيرا من البلدان ظلت تعبر على مدى السنين عن شعورها بالاستياء. ويبيّن ذلك التناقض الملحوظ في عدد البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء، التي تشارك في الفريق العامل.

ولا يرجع ذلك لعدم أهمية الموضوع. فلسنا بحاجة إلا إلى أن ننظر في مؤتمر قمة الألفية حتى نرى أن إصلاح مجلس الأمن يظل إحدى المسائل التي تحتل مكان الصدارة في أيماننا هذه، ويقال إنه الإصلاح الوحيد ذو الأهمية القصوى الذي ما برح باقيا على جدول أعمال الأمم المتحدة.

ومع ذلك، فثمة وفود قليلة، ولا سيما من البلدان النامية، تستطيع تحمل مشاركة أولئك القادرين على رفاهية الاستغراق في الكلام بلا نهاية، وقد أصبح واضحا الآن أنه لا يوجد أي قدر من المشاركة المتحمسة يكفي لتحقيق زيادة في عدد أعضاء المجلس أكثر إنصافا طالما يوجد بعض الأعضاء غير الملتزمين تماما بتحقيق هذه الزيادة.

وما زال مجلس الأمن الجهاز العالمي الوحيد المخول، بموجب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، بأن يقرر وجود تهديدات للسلم والأمن الدوليين، واقتراح علاج لهذه التهديدات. بما في ذلك استعمال القوة بغية استعادة السلم والأمن الدوليين وصونهما. وعلى الجماهير الغفيرة التي تعاني من ويلات الصراع في أفريقيا وغيرها من الأماكن أن ترجع إذن إلى مجلس الأمن.

القلة ذاتها، في مرفقات التقرير على مدى السنوات السبع الماضية. وبدلاً من ذلك، فإننا نواجه بالتساؤل عن الكيفية التي يتعين علينا أن نمضي بها للتوصل إلى اتفاق بشأن الخيارات المتعلقة بالإصلاح. ويرى وفدي أن العملية المتبعة حتى الآن في الفريق العامل مفتوح باب العضوية لن تحقق أي تقدم لعملية الإصلاح. ويبين التقرير بوضوح أن العملية قد وصلت إلى نهايتها المنطقية فيما يتعلق بمسألة كيفية زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن على نحو منصف. ولا يمكن توقع أن يحل أي قدر آخر من المناقشات في الفريق العامل مشكلة الاختيارات الصعبة التي علينا أن نُقدِّم عليها جميعاً.

ولكن كنا نرغب بالإجماع على إصلاح المجلس، فبصرف النظر عن المرغوب فيه من حيث المبدأ، لن تتمكن على الإطلاق من التوصل إلى توافق كامل في الآراء على كيفية زيادة العضوية في المجلس. كما أننا لا نملك ترف التبادل سبع سنوات أخرى لمجرد ما كان يتوخى من استعمال عبارة "اتفاق عام" في القرار ٢٦/٤٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

ولحسن الطالع تمكنا على الأقل من أن نقرر في القرار ٣٠/٥٣ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ نوع الأغلبية المطلوبة في الجمعية العامة لاتخاذ قرار ديمقراطي بشأن زيادة العضوية في مجلس الأمن. واسمحوا لي أن أضيف أيضاً أنه بغية حسم هذه المسألة الصعبة، وعلى الرغم من حقيقة أننا اتخذنا قراراً في نهاية المطاف دون تصويت، إلا أنه كان علينا رغم ذلك أن نلجأ إلى الجمعية العامة لنفعل ذلك. وبصورة مماثلة فإن العملية تحتاج إلى تحقيق تقدم على مستوى مختلف.

ولقد حان الوقت لاتخاذ قرارات صعبة ولكنها قرارات سياسية لازمة. أنه قرار ينبغي أن يتخذ عاجلاً وليس آجلاً. وحتى يتحقق ذلك فإننا نحتاج إلى التزام وإلى عزم سياسي من الأغلبية العظمى من أعضاء الجمعية العامة. ويجب على الأعضاء الدائمين بصفة خاصة أن يتوصلوا إلى اتفاق بشأن هذا الموضوع وأن يظهروا الالتزام الضروري بميثاق الأمم المتحدة بالمساعدة في إنشاء مجلس أمن أكثر

ذلك، فبعد ٥٥ سنة من إنشاء هذه المنظمة، لم يحصل صنع القرار الأفارقة على المساواة في التمثيل في أرفع جهاز لصنع القرارات المتعلقة باتقاء الصراعات. ولا يمكن السماح لهذا الوضع بأن يستمر.

واسمحوا لي بأن أكون واضحاً بشأن هذه النقطة. فقد عقد الزعماء الأفارقة العزم بالفعل. فقارتنا ل ابد وأن تمثل تمثيلاً عادلاً في مجلس أمن جرى إصلاحه. ونظراً لعدم وجود اقتراحات جادة لإلغاء العضوية الدائمة، فإن المساواة في التمثيل تقتضي بأن تمثل أفريقيا بأعضاء دائمين. وهذا المبدأ ليس موضع شك.

وتشير دراسة تقرير الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن ردود فعل مختلطة، فهي تعبر عن وجود تقدم حقيقي ونية مستمرة في مواصلة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، فإننا نسلم بهذا التقدم الملموس ونرحب مع التقدير بتنفيذ مجلس الأمن لكثير من اقتراحات الفريق العامل الرامية إلى تحسين شفافية أعمال المجلس وزيادة مشاركة غير الأعضاء في نظر المسائل المعروضة على المجلس. وينبغي أن يتم إضفاء الطابع المؤسسي المناسب على هذه الإصلاحات من خلال تعديل النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.

ومن ناحية أخرى، يظهر التقرير أيضاً أن الفريق العامل ما زال عاجزاً عن تقديم أي توصيات جوهرية بشأن كيفية زيادة عدد أعضاء المجلس حتى يصبح أكثر تمثيلاً لعضوية الأمم المتحدة العامة.

وقد أدى هذا الطريق المسدود إلى إحساس عميق بالإحباط فيما يتعلق بعملية الإصلاح. ويتطلب إصلاح هذا الوضع اتخاذ إجراء حاسم جذري.

وعلى الرغم من أن هناك مسائل أساسية معينة لم تحل بعد، وعلى خلاف ما تعتقده قلة منا، فإن الاختيارات المعروضة على الأعضاء ليست محصلة لجميع الخيارات والمواقف التي سجلت بتدقيق شديد، بناء على إصرار هذه

ولقد تعهد بلدي بالمشاركة على نحو نشط وبناء في تحليل هياكل المجلس الجديد. وأحدد ذلك التعهد اليوم. ومنذ البداية استرشدت الولايات المتحدة بمبدأ أساسي في نهجها لإصلاح وتحديد مجلس الأمن، وهو أن أي تغيير في مجلس الأمن ينبغي أن يساهم في زيادة فاعليته - أي مجلس يجري إصلاحه وتعزيزه وليس مجرد توسيعه.

وخلال مداوالات الفريق العامل المفتوح باب العضوية في نيسان/أبريل الماضي، أعلنت الولايات المتحدة صراحة استعدادها للنظر في الاقتراحات الخاصة بإصلاح مجلس الأمن التي من شأنها أن تؤدي إلى مجلس يتكون من أكثر بقليل من ٢١ عضواً. وكان هذا جهداً كبيراً منا واستجابة مباشرة لإلحاح الكثير من أصدقائنا. ورحب عدد كبير من الأعضاء بذلك الإعلان الذي يستهدف توليد زخم إضافي للإصلاح. ولكن عدم التقدم منذ ذلك الوقت صوب توافق في الآراء على تكوين مجلس أعيد إصلاحه دليل على أن زحماً إضافياً ينبغي أن يأتي من أعضاء آخرين أيضاً. ونعتقد أن هناك طريقاً إلى الأمام، وهو تطوير اقتراحات محددة لياكل بديلة للمجلس والتحليل المتأني اللاحق لتلك البدائل بما في ذلك البدائل التي طرحت بالفعل، وذلك لتحديد مدى فعاليتها وكفاءتها. والجهود المتواصلة لعزل جوانب معينة من التشكيل الكلي للمجلس مثل البحث في حجم المجلس أو تكوين مجلس موسع، كما لو كانت هذه الأمور عوامل مستقلة متغيرة، لن تؤدي إلا إلى نفس النتائج التي أدت إليها في الماضي - أي المزيد من التقارير التي تتضمن أسئلة بدون إجابات، والشعور بالإحباط العام فيما بين جميع المشاركين في المداوالات. ولقد سرنا على هذا الدرب زمناً طويلاً جداً، ولم يؤد إلا إلى مناقشات عقيمة وتكرار لمداوالات سابقة.

وليس هناك رد بسيط على كيفية إصلاح المجلس على النحو الأمثل. ولو كانت هناك ردود لتوصلنا إليها قبل سنوات. ومن الضروري في رأينا أن تحظى التغييرات لإصلاح المجلس وجعله أكثر فاعلية، بأوسع قدر ممكن من توافق الآراء. ولتحقيق تلك النتيجة سنعمل جاهدين مع

تمثيلاً ومساءلة. وقد أضيف هنا أن هذا يتضمن مسألة حق النقض أيضاً.

ونحتاج الآن إلى أن نقبل مسؤولياتنا السياسية الجماعية وأن نحشد الإرادة السياسية اللازمة لإصلاح مجلس الأمن حتى يصبح مجلساً لنا جميعاً وأن نعيد إليه المصدقية والفاعلية التي تمكنه من الاضطلاع بولايته.

وإننا نتطلع إلى تشاطر وجهات النظر مع الآخرين لتحقيق التقدم، والعمل مع المستعدين للالتزام بالمستوى التالي من المفاوضات.

السيد كينغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تناقش الجمعية العامة اليوم إحدى أهم المسائل - وبصراحة - إحدى أكثر المسائل إثارة التي تواجهنا كأعضاء في الأمم المتحدة. والمراقب المحايد والتزيه الذي يستعرض سجل الفريق العامل المفتوح باب العضوية والجمعية العامة حول هذا الموضوع طوال السنين الماضية، قد يتساءل: لماذا تأخذ هذه العملية كل هذا الوقت؟ ولكننا جميعاً نعرف الإجابة. فمن المؤسف أنه لا يوجد حتى الآن أي توافق في الآراء حول كيفية العمل. ونظراً لأهمية الموضوع فإننا لا نشعر بالدهشة.

وحتى بعد سنوات من المداوالات، لا يزال كثير من أعضاء الأمم المتحدة مختلفين حول المسائل الأساسية. فالمنافسة داخل الأقاليم وفيما بينها تعقد مناقشاتنا. والمسائل الرئيسية مثل التوازن السليم من التمثيل بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، والتمثيل الجغرافي المنصف والسليم، والتكوين النهائي للمجلس - وهي مجرد بعض المسائل الأكثر وضوحاً - لم تحل بعد فهل يرجع هذا إلى الافتقار إلى الجدية أو الالتزام فيما بين الأعضاء؟ من الواضح أن الأمر ليس كذلك. إن هذه المسائل لم تحسم لأنها بالغة الصعوبة - سواء كل مسألة بمفردها أو مجموعها. والبلدان المختلفة، والأقاليم المختلفة تحتفظ بمواقف وإن كانت رشيقة ويمكن الدفاع عنها من وجهة نظرها، إلا أنه لا يمكن التوفيق بينها على نحو متبادل.

موافقتهم بالإجماع على القرار المؤدي إلى النظر في هذا الموضوع. فقد أُتخذ هذا القرار بتوافق الآراء نظرا للشعور بضرورة إصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك تكوينه العتيق، بحيث يصبح أكثر تجسيدا للعضوية التي اتسع نطاقها بشكل هائل وأكثر تجاوبا مع عالم اليوم. بيد أننا ونحن نستأنف هذه المناقشة، يمكننا أن نستمد من التصميم الرسمي الذي أبداه رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر قمة الألفية المعقود مؤخرا في نيويورك الشجاعة والتوجيه في تكثيف جهودنا من أجل تحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن من جميع جوانبه. فقد شددت الأغلبية العظمى من الزعماء أيضا على ضرورة إصلاح مجلس الأمن خلال مؤتمر القمة وفي المناقشة العامة التي أجرتها جمعية الألفية هذه. لذلك فإنه يتحتم علينا بدرجة أكبر أن نشابر وأن نتصدى لهذه المسألة الحيوية بكل ما تستحقه من التزام وجدية.

ولم تتجح سبع سنوات من المداولات بشأن هذا الموضوع في التوصل إلى اتفاق عام. وها نحن في مطلع قرن جديد نواصل العمل بمجلس لا يمثلنا ولا يواكب العصر ويستمر في الاضطلاع بأعماله بأساليب عمل بالية ومفتقرة إلى الشفافية. ومن العبث الاعتقاد في هذه الظروف بأنه يمكن اعتبار مجلس الأمن مجهزا للوفاء بمسؤوليته الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين بالدرجة التي ترضي أعضاء هذه المنظمة، وهو ما يلتزم المجلس بعمله بموجب المادة ٢٤ من الميثاق. إذ لا يمكن اعتبار أن أعمال المجلس تتمتع بمشروعية لا تتوافر لتكوينه ولا لأساليب عمله.

ولا يكاد يوجد اختلاف بين الدول الأعضاء على حاجة المجلس إلى إصلاح بحيث يعكس بصورة أفضل الوقائع العالمية الجارية، التي أبطلت إلى حد ما الظروف التي كانت قائمة في عام ١٩٤٥. ومن شأن اتخاذ تدبير يضيفي على المجلس الشرعية والتوازن ويتجلى فيه الواقع المعاصر أن يعيد إلى المجلس مصداقيته ويعدده لمواجهة التحديات التي يفرضها عصرنا. ومع أن الصفات لذلك تتفاوت، ليس من الحكمة التفكير إلى ما لا نهاية في علاج لليلة؛ وينبغي أن تكون هذه الصفات شاملة ولكنها قابلة للتطبيق في وقت معقول.

جميع الوفود الأخرى التي تريد أن تعالج القضايا الصعبة التي تواجهنا. نحن نريد مجلسا أفضل ولكننا غير مستعدين على الإطلاق لأن نعرض المجلس الحالي للخطر تحقيقا لذلك الهدف، وهنا يجب أن ننتبه إلى أحكام الميثاق.

وثمة عناصر معينة تتخذ بلادي موقفا حازما منها وهذا الموقف معروف بالفعل لجميع الأعضاء. ونحن نعتقد أن اليابان وألمانيا ينبغي أن يكونا عضوين دائمين في المجلس بسبب دورهما السياسي والاقتصادي على المسرح العالمي. وعلى الرغم من أننا نعلم أن أعضاء كثيرين يؤيدون وضع قيود على حق النقض أو إلغائه، فإننا لا نزال نرى أن حق النقض له قيمة حقيقية في مساعدة المجلس على المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وأنه جزء لا يتجزأ من الميثاق ومن الأمم المتحدة نفسها. وسنواصل معارضة أي جهد لتقييد هذا الحق، والتركيز على تقييد حق النقض أو إلغائه هو إيقاع الهزيمة بالنفس ولن يؤدي إلا إلى عرقلة التقدم.

ينبغي أن نتذكر جميعا أن المجلس بهيكلة الراهن خدم المجتمع الدولي وسيستمر في خدمته. ومما لا شك فيه أنه يمكن تحسين المجلس. وقد اتخذ المجلس بالفعل خطوات هامة لتحسين الشفافية واعتمد نظم عمله التي تتفق مع احتياجات اليوم. وستستمر هذه الجهود. والعمل الصعب لإصلاح مجلس الأمن لن ينتهي بسرعة بيد أنه يمكن أن ينتهي على الوجه السليم من خلال التفاهم على التمثيل، يرافقه تصميم حازم على ألا نعرض للخطر هدفنا الأساسي المتمثل في تعزيز فعالية المجلس.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي في البداية أن أعرب عن تقديري العميق لسلفكم سعادة السيد ثيو - بن غورياب، ممثل ناميبيا، وللسفير جون دي سارام، ممثل سري لانكا، والسفير هانز دالغرين، ممثل السويد، على قيادة عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية بطريقة ممتازة.

وقد صارت مناقشة هذا الموضوع الآن حدثا سنويا دائما، وربما لم يكن هذا ما قصد إليه الأعضاء لدى

المجلس. والأمل معقود على أن يصبح انعدام مشاركة البلدان النامية في الشؤون الخاصة بها وفي مصائرهما أثرا من آثار الماضي غير المأسوف عليه.

وينبغي ألا نستسلم لإغراء السير مع التيار واتخاذ طريق المقاومة بقدرها الأدنى، مما يستتبع المحافظة على الوضع القائم، أو الاضطرار بإصلاحات تجميلية لا تحسم المشكلة الأساسية. وطالما كررنا أن الحلول الجزئية ليست بحلول على الإطلاق وأن فيها إساءة للأعضاء في المنظمة.

والمسائل المدرجة في كل من المجموعتين الأولى والثانية على نفس القدر من الأهمية ويتعين تناولها معا. وقد نادت حركة بلدان عدم الانحياز بانتظام بأن يشكل كل من توسيع نطاق مجلس الأمن وإصلاحه جزأين متكاملين من صفقة واحدة. ومن ثم فأى محاولة لتحقيق تقدم جزئي لن تتعارض مع موقف الحركة فحسب، وإنما أيضا مع الولاية التي أناطتها بنا الجمعية العامة، والتي تفرض علينا النظر في مسألة زيادة عضوية المجلس من جميع جوانبها والتقييم الفعال للمسائل الأخرى ذات الصلة بإصلاح المجلس. ونرى أيضا أن إنشاء فئات إضافية للعضوية على أساس التناوب لن يفي بالتطلعات الأساسية للبلدان النامية، لأنه سيُسند إليها في هذه الحالة وضع فرعي وتميزي. بيد أننا نواصل في هذا الصدد احترام الموقف الذي أعربت عنه منظمة الوحدة الأفريقية. وكما أوضحت المجموعة الأفريقية نفسها، فإن ما تفضله ليس القصد منه أن يكون نموذجا للآخرين.

وكما أسلفنا الذكر، نرى أن يُسترشد في أي زيادة في العضوية الدائمة بمعايير موضوعية وليست ذاتية، أو انتقائية، أو تعسفية. ونحن على ثقة من أن مجموع الأعضاء سيرون هذه المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقهم من هذه الزاوية. وينبغي توحيد الطريقة التي يُختار بها الأعضاء الدائمون الجدد. وينبغي أن تُسمّى الجمعية العامة جميع الأعضاء الدائمين الجدد معا، بوصفها المنتدى الوحيد الذي له حق انتخابهم. وينبغي عدم فرض قيود على الدور الذي تضطلع به الجمعية العامة أو على سلطتها في هذا الصدد.

وليس في حوزتنا علاج سحري، غير أن التأكيد الذي أبداه زعمائنا هو أوضح مؤشر ممكن على توافر معين هائل من الإرادة السياسية والاقتناع وهو كفيل بدفعنا قدما إلى الأمام. ويمكن أن تأتي بهذا التجديد مجموعة شاملة من الإصلاحات تتضمن توسيع نطاق عضوية المجلس، وتحسين أساليب عمله، وإصلاح عملية صنع القرار فيه.

ومن شأن النهج الجزئية الناقصة التي لا تراعي شواغل البلدان النامية، وهي الأغلبية العظمى للأعضاء، أن تُبقي على الطابع غير التمثيلي للمجلس بل وأن تزيد من انحسار مصداقيته. ولا يسع البلدان النامية أن تظل مهمشة في الوقت الذي يركز المجلس أعماله بصفة أساسية عليها، وهي التي تشعر بما لهذه الأعمال من آثار متنوعة. فما زالت حركة بلدان عدم الانحياز، وهي أكبر مجموعة وحيدة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، غير ممثلة في فئة العضوية الدائمة بالمجلس. ويلزم تصحيح هذا الوضع الشاذ. كما يلزم أيضا زيادة تمثيل هذه الحركة في فئة الأعضاء غير الدائمين.

ومما يعزز الحاجة إلى إصلاح المجلس وتوسيع نطاق عضويته اتجاهه المتزايد إلى إبداء الرأي في المهام الخاصة بأجهزة الأمم المتحدة الأخرى وتجاوزه لها. فالمجلس الآن يُقحم نفسه في عمليات سلام متكاملة، يتم الدمج فيها بين صكوك التنمية والتخفيف من حدة الفقر ومكافحة الجوع والمرض والتصدي للتحديات الاجتماعية الأساسية من أجل تزويد المجلس بأدوات أكثر حدة لمتابعة واجبه في صون السلم والأمن الدوليين.

وبالرغم من الشك في صحة التفسير الفضفاض الكامن وراء توسيع دور المجلس في السعي لتحقيق السلم والأمن الدوليين، من الواضح أن من شأن المجلس أن يصب اهتمامه على الغالبية العظمى من البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، التي ليس لها سوى رأي هامشي في صياغة ولاية المجلس التي تحدد أنشطة حشد من مؤسسات الأمم المتحدة وهيئات الأخرى، بما فيها مؤسسات بريتون وودز. ولا يمكن أن يُنتظر من البلدان النامية أن تقف موقف المتفرج وتصفق من موقعها الجاني للأعمال التي يقوم بها

العضوية الذي أنشأته الجمعية العامة لمعالجة ما تنطوي عليه هذه المقترحات من مسائل.

ولكن رغم أننا لا نزال بعيدين عن التوصل إلى موقف يفضي إلى اتفاق عام - أي اتفاق يقبله ثلثا أعضاء الجمعية على الأقل - فصحيح بالقدر نفسه أننا أحرزنا تقدما، وعلى الأقل فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بطرائق عمل المجلس. وقد استجاب المجلس بشكل ما إلى بعض الأفكار التي طرحت في الفريق العامل، وضمنها في إجراءاته. ولكن هذا لا يعني بأي حال أن هذه التغييرات كافية فيما يتعلق بالشفافية في طرائق عمل المجلس.

وقد شددنا في البيان الذي أدلينا به بشأن هذا البند في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي على مدى الضرر الذي يلحق بالأمم المتحدة من الخلافات الشديدة بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، والذي لا بد أن يشل حركته. ونظل على اقتناعنا بهذا. فالتباعد المتزايد بين تشكيل المجلس وطريقة أدائه، من ناحية، والواقع المعاصر، من ناحية أخرى، يميل في بعض الأحيان إلى تهميش المجلس، والأمم المتحدة بالتالي، حيث يمنعهما من التصرف في الأوضاع التي ما وجدا إلا من أجلها. فالعالم يتطلب بأن نكيف المؤسسات المتعددة الأطراف كي تتلاءم والظروف المتغيرة في زماننا؛ ومع ذلك فعلى مدى سبع سنوات طوال ظهرنا في موقف العجز عن أداء هذا الدور. ولذا فنحن نحتاج إلى أن نواجه مهمة إصلاح المجلس، ليس بالمقترحات المتعلقة بالمسائل المختلفة التي ينطوي عليها ذلك فحسب، بل وأساساً بالإرادة السياسية لأن هذه الممارسة تتطلب تنازلات من كل جانب.

وعلى هذا، فموقف غواتيمالا فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن يستند إلى مبادئ تتعامل معها بقدر من المرونة من أجل التساوق مع تحليلنا لعملية الإصلاح. فهذا لا يمكننا من فهم المواقف المتباينة للدول الأعضاء فحسب، بل ونرجو أن ييسر لنا التوصل إلى اتفاق عام على الإصلاح. وتشمل النقاط الأساسية في موقفنا ما يلي.

ونؤيد مفهوم إجراء استعراض دوري للمجلس الموسع ما دامت تطبق هذه العملية بشكل عام وتشجع على المزيد من المساءلة والمسؤولية بين أعضاء المجلس.

وتلتزم الهند التزاما كاملا لا يتغير بجميع جوانب عمل المنظمة. وما زلنا على ثقة بأن الأعضاء، متى وجدوا قرار عضوية الهند الدائمة في مجلس الأمن الموسع، معروضا عليهم، سينتهون إلى أن الهند تمتلك المقومات الضرورية لهذه العضوية استنادا إلى أي أسباب أو معايير موضوعية أو إيمان بتعزيز أعمال المجلس.

ونتطلع إلى استئناف مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية في العام القادم بهدف إحراز تقدم في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. ويجب ألا يصرفنا شيء عن الهدف الذي حدده لنا زعمائنا. والاتفاق العام ممكن إذا ما اقتنعت الغالبية العظمى للأعضاء وجعلت من أولوياتها إيجاد مجلس جيد التمثيل تتسم كل من طرق عمله وصناعة قراره بالشفافية وتحقق التطلعات الجماعية لعموم الأعضاء. ونحن على ثقة من أن هذا هو الرأي السائد بين الأعضاء. ولدينا ثقة كبيرة، يا سيدي الرئيس، في قيادتكم وفي توجيهكم لمداولاتنا نحو الوجهة التي تحقق مصلحتنا الجماعية.

السيد استيغيز لوبيز (غواتيمالا) (تكلم بالاسبانية):

ظلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مر السنوات السبع الماضية تسعى إلى إصلاح مجلس الأمن، الجهاز الذي يعكس تشكيله وطرائق عمله النظام الدولي الذي وضع في نهاية الحرب العالمية الثانية، أي قبل ٥٥ عاما. وفي العالم الذي نعيش فيه الآن لم يصبح هذا النمط غير منطقي فحسب، بل إنه يجعل المجلس أداة تفتقر إلى سلامة التمثيل ولا تتسم طرائق عمله بالشفافية.

وطوال فترة السنوات السبع هذه كانت عدة دول أعضاء تقدم مقترحات، فرادى أو جماعات، لإصلاح المجلس. وقد ظلت تلك المقترحات ولا تزال مطروحة دون أن يتمكن من بحثها باستفاضة الفريق العامل المفتوح باب

السياسات والتمثيلي للأمم المتحدة، على نحو ما نص عليه إعلان الألفية.

وأخيرا فإننا نرى، كما ذكر رؤساء الدول والحكومات في إعلان الألفية، أن من الضرورات الحتمية أن نضعف جهودنا في سبيل إنجاز إصلاح شامل لمجلس الأمن بكل جوانبه. وهذا هو السبب في أننا، كما لاحظنا في العام الماضي، نريد توضيح أن هدفنا الرئيسي هو تعزيز التعددية وتعزيز الأمم المتحدة. ولهذا السبب فنحن نبدي، ونثق أن أعضاء المنظمة الآخرين يبدون، الاستعداد لأن تجمع آراؤنا وتحظى بالمرونة الكافية لتيسير التغلب على القصور الذي ساد مناقشاتنا خلال السنوات السبع المنصرمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

أولا، ينبغي أن يكون المجلس هيئة أكثر تمثيلا وأكثر ديمقراطية وأن يعكس على نحو أفضل النظام الدولي المعاصر الذي يتناقض والنظام الذي كان سائدا في نهاية الحرب العالمية الثانية.

وثانيا، ينبغي أن يطبق المجلس طرائق عمل أكثر شفافية، وإن كنا نقدر أن طبيعة بعض الحالات الحرجة تبرر التجمعات غير الرسمية والمغلقة نسبيا، دون المساس بهذه الممارسة.

وثالثا، ينبغي أن يكون المجلس جهازاً تواصل فيه شتى المجموعات الإقليمية أداء دور بطريقة تجعل تشكيله أكثر إنصافا بالنسبة للتمثيل الجغرافي، وبذا يضمن أفضل التمثيل للبلدان النامية. ولتحقيق هذه الغاية نؤيد زيادة عدد أعضاء المجلس من ١٥ عضوا إلى ما بين ٢١ و ٢٦ عضوا.

ورابعا، رغم أننا لا نستطيع التعاطف مع وجود أعضاء دائمين أو مع حق النقض الذي تمنحه لهم حاليا المادة ٢٧ من الميثاق، فإننا نقبل إمكانية وضع نظام ما يدخل الثقل فيه في عملية اتخاذ القرارات. وعلى أقل تقدير فإننا نرى أن يقتصر حق النقض الذي يمنحه الميثاق على الإجراءات التي تدخل في نطاق الفصل السابع. ولهذا فمن الضروري أن يستجيب أعضاء المجلس الدائمون لنداء أعضاء الجمعية العامة.

وخامسا، ينبغي أن ينفذ إصلاح مجلس الأمن بوصفه عملية متكاملة. وبذا فإننا وإن كنا نسلم بإحراز تقدم فيما يتعلق بالمسائل الواردة ضمن المجموعة الثانية، فلا بد أن يكون واضحا أنها بالنسبة لنا لا يمكن أن تفصل عن المسائل الواردة في المجموعة الأولى.

كما نعتبر أننا، في إطار إصلاح الأمم المتحدة، ينبغي أن نسعى إلى تعزيز صلاحيات الجمعية العامة في مقابل صلاحيات مجلس الأمن، إما على أساس الميثاق، كما هو الوضع الآن وإما عن طريق تنقيحه. ومن الضروري أن تصبح الجمعية العامة الجهاز الرئيسي للمداولات ورسم